التعليم فى ثورة يوليو ١٩٥٢
رؤية نقديـــــة

الكتابة الملغومـــــة :

علـــى كثـــرة ما كتبت من أوراق ودراسات وبحوث طوال ما يقرب من أربعـــين عاما فإننى ما شعرت بصعوبة الكتابة مثلما أشعر بها الآن وأنا أشرع فى الكتابة فى الموضوع الحالى ...

ذلك أن الكثرة الغالبة من الكتابات التى تناولت ثورة يوليو إما أنها انطلقت مـــن " عين رضا " عن كل عيب كليلة ، أو أنها انطلقت من عين سخط تبدى المساوئا !

أذكر أننى قرأت خبرا منذ سنوات فى صحيفة حزبية كان الحزب المعبرة عـــنه من " جرحى الثورة " ، وكان الخبر يتعلق بأشرف مروان ، ويشير إلى ثـــراء ضـــخم تمتع به ، فكان من الصحيفة أن أضافت للخبر جملة تقول أنه " زوج ابنة زعيم الاشتراكية " الراحل – جمال عبد الناصر – وهو مثال صارخ على مدى التجنى ، فما أصبح أشرف على ما صار عليه إلا بعد أن رحل عبد الناصـــر عن دنيانا ، وموقعه من السادات – وبداية الانفتاح الاقتصادى ، هو الـــذى أتاح له ما صار ، أم أن عبد الناصر استطاع فى قبره أن يسهل له كذا وكذا مما فتح عليه أبواب مال منهمر ؟!

وفى الوقت نفسه علقت مرة على بحث يتصل بالتعليم فى عهد الثورة ، فى نـــدوة مـــن الندوات التى نظمتها جماعة ناصرية ، وأبديت بعض الملاحظات الـــنقدية الهادئة وبأسلوب يخلو تماما من الصوت العالى والتشنج ، خاصة وأن مقدم البحث كان من أنجب تلاميذى ، وأقربهم إلى نفسى ، وكان رئيس الجلسة كاتـــبا ناصـــريا كبيرا ، فإذا به يفيض فى نقد نقدى متطرقا لنقاط لم أطرقها ، وكان مثله مثل من ينبه إلى أن للورد شوكه الذى قد يجرح ويسيل الدم ، وهى

حقـيقة مـؤكدة ، فـإذا بآخر ينتفض ليخطب عن رائحة الورد الزكية وألوانه الجميلة !

بل وكم أشعر بأسى كبير عندما أتصفح جريدة " العربى " الناصرية التى أكن لها كل التقدير والإعجاب ، وأعتبرها الصحيفة الحزبية المعارضة الوحيدة التى تتميز بالجرأة (وقت كتابة الدراسة) ، لكن ، يا ويل من تضبطه الصحيفة كاتبا أو متحدثا عن سلبية من سلبيات ثورة يوليو !

وكلا الموقفين يجانبهما الصواب ، فالأول يتحدث عن زعيم الثورة وكأنه " شـيطان رجيم " ، والثانى يتحدث عنه وكأنه ملاك رسول العناية الإلهية ، فأيا كان الزعيم التاريخى العظيم ، فهو " بشر " يصيب ويخطئ ، والذى أسجله هنا ، على الرغم مما سيقرأه القارئ من صور نقد ، أن زعيم يوليو كان زعيما فذا مخلصـا لمصر والعروبة ، لم تتلوث يداه بمال أو نساء ، شريفا ، معاديا لكل القـوى التـى اسـتغلت شعوب العالم النامى ، وأعان على تحرير ملايين من الشعوب العربية .

وهـناك أمر آخر يجعل النظر النقدى لثورة يوليو محفوفا بالمخاطر ، ذلك أن الجمهرة الكبرى من الشعوب العربية فى الآونة الحاضرة بالذات تهفو قلوبها إلـى عبد الناصر ، ولا تذكر له إلا نضاله العظيم ضد قوى البغى والاستعمار وخاصـة الولايات المتحدة والصهيونية ، حتى ملايين الشباب ممن لم يعايشوا عهـد الثورة ، ولا تعلموا الكثير عنها ، ولكنها المقولة المعروفة " وبأضدادها تتمايـز الأشـياء " ، فالشعوب العربية تعيش فى الوقت الحالى فترة من أخزى فترات التاريخ العربى ، وخاصة بالنسبة لنظمها الحاكمة ، ويصبح من الطبيعى أن يتذكر الجميع ، بكل الخير والحب زعيما عربيا ، كان يملك القدرة على أن يقول (لا) للقوى الباغية ، يقولها علنا ، وتعكس قراراته وأفعاله هذا الرفض ، ولا يفعـل مـثل كثيرين فى وقتنا الحالى حيث يصرحون علنا بغير ما يقولون وراء الأبواب !...

إن التعلق الحالى بالزعيم الراحل هو تعلق بصورة نتمناها ونحلم بها ، لأننا نفتقد بالفعل من يستطيع أن يسلك مثلها ، على الرغم من كل تلك المبررات السوفسطائية التى تتعلق بمشجب ظروف العصر المتغيرة ، وتدعى أن ما كان زمن مضى ولا ينفع السلوك وفق نهجه الآن ٠

لكن ما يمكن أن يستند إليه كاتب هذه السطور فى النزعة النقدية التى ستتوجه بها ورقته ، أنه لا يحمل تلك الأضغان التى " تجرح " شهادته ، ذلك أنه لم يكن من أسرة ثرية أضرت بها الثورة ، ولا عضوا فى حزب أو جماعة حاربتها الثورة ، ولا حتى ممن انتفعوا بثمار الثورة فى امتلاك قطعة أرض صغيرة أو تبوء منصب تنفيذى ٠٠ قامت الثورة وهو على أعتاب المرحلة الثانوية وانتهى من تعليمه الجامعى ودرجتى الماجستير والدكتوراه قبل أن يرحل زعيم الثورة ، أى أن تكوينه العقلى والثقافى فى أزهى فترات العمر والتربية والتشكيل ، تم فى مناخ ثورة يوليو ٠

ليس هذا حديثا عن النفس مقصود ، وإنما هو يشبه تقديم " مؤهلات " تبيح للكاتب أن يطمئن القارئ أنه فيما يكتب لا يصدر عن " حقد " قديم دفين ، ولا عن " مصلحة " تمتع أو استأثر بها فى فترة ممن الفترات ٠

بل لست فى حاجة أن أكرر ما يعترف به كثيرون – وأنا منهم – وهو الإعجاب والتقدير بغير حدود لزعيم الثورة ، بل أجد نفسى مختصا بخبرتين ، على بساطتهما ، إلا أنهما جعلا حبا خاصا بالزعيم يملأ النفس حقا ، خاصة وأن إحدى الخبرتين تشير إلى " فضل خاص" للزعيم على أسرتى ٠٠

فما زلت أذكر ذلك المشهد المهيب عندما عاد عبد الناصر بعد خطبته التاريخية الخاصة بتأميم قناة السويس ، كان ذلك فى ميدان رمسيس (باب الحديد سابقا) ، ولم يكن هناك موطئ لقدم فى الميدان على سعته ، والجماهير تحمل عبد الناصر على أكتفها وهو لابس حلته الرمادية ، وأنا أحشر نفسى حشرا وسط هذه الكتل الجماهيرية حتى أملأ عيناى برؤية هذا الزعيم الفذ دون

أن تكـــون هـــناك هذه الصور الأمنية التى نراها حاليا ، فقد كان فيضان الحب الشعبى حوله هو القوة الأمنية الحقيقية ٠

كذلك فقد حظيت بتسلم شهادة ليساس الآداب منه مباشرة مع سعادة غامرة بمصافحته فى عيد العلم عام ١٩٦٠ لكونى أول دفعتى فى قسم الفلسفة ، وكان أخى (د٠محمد إسماعيل) قد ظل عاطلا بلا عمل منذ تخرجه من كلية الحقوق عـــام ٥٦ ، فأرادت الأسرة أن تنتهز فرصة مقابلتى للزعيم ، وتم كتابة خطاب نشـــرح فـــيه حالة الأسرة البائسة، فلما حانت لحظة تسلم الشهادة ومصافحته ، ســـلمته خطاب أخى ، ولاحظت أنه وضعه فى جيبه ولم يسلمه لمعاونيه ، ولم يمـــر يومان بعدها حتى استدعاه د٠ عزيز صدقى ليعينه فى وزارة الصناعة ، وتبدأ لحظات الفرج على الأسرة ٠٠

جانب آخر أحب أن أصارح به القارئ ٠٠٠٠

فمن المفروض أن تكون الورقة الحالية ورقة " بحثية " ، أغوص من خلالها فى بطون الوثائق والمراجع بحثا عن المعلومات المتصلة موثقا إياها ، لكننى ، وبعد فترة طويلة من التفكير آثرت ألا تكون كذلك ، على الرغم – مرة أخرى بغيـــر حديث عن النفس – من أهلية خاصة للكتابة البحثية عن التعليم فى عهد يولـــيو ، فكاتـــب هـــذه السطور هو بحكم المهنة الجامعية ، وبحكم التخصص الأكاديمـــى من العاملين فى مجال التأريخ للتربية على وجه العموم وللتعليم فى مصر الحديثة على وجه الخصوص ، ولا أبالغ إذا قلت أنه تتوافر لنا من المادة العلمية فى هذا الشأن ما قد لا يتوافر لكثيرين ٠

إن الـــذى حـــدث هو أن وفرة المادة العلمية ، وتعدد القضايا وتشعبها ، وما تقتضيه مناقشة كل منها من خلال الوثائق والمعلومات المتوافرة ، قد جعلت من الحجم المطلوب للورقة مستحيلا تحقيقه ، وأن المسألة لابد لها من وعاء " كتاب " أرجو من الله العلى أن يوفقنى إلى كتابته فى أقرب فرصة ، إذا كان فى العمر بقية ، وفى الصحة عافية !

ومن هنا تجئ الورقة الحالية معبرة عن " تأملات " ، فى الغالب والأعم ، لا بمعنـــى أنها تحليق فى فضاء بغير ضابط يحكمها ، وإنما يقف وراءها مخزون لا بأس به من الخبرة المعرفية ، فضلا عن رغبة فى أن تكون الورقة بمثابة " شـــهادة " لواحد ممن عاشوا تعليم الثورة ، خبرة ودراسة ، فإن وفقنا يكون لنا أجـــران وإن أصابنا الإخفاق يكون لنا أجر واحد هو أجر الاجتهاد ، وإن كان هذا لم يمنع من الاستناد فى بعض الأحيان إلى هذا المرجع أو ذاك مما كان لابد منه ، لكن فى حدود ضيقة للغاية ٠٠٠وعلى الله قصد السبيل ٠٠

العقل الأمريكى فوق الجسم الاشتراكى :

الفكـــر فى لحمته وسداه ، صورة للواقع الاجتماعى ، سواء بالمسايرة أو المغايـــرة ، فقـــد يكـــون الفكر السائد تبريريا ، وقد تكون بعض تيارات الفكر مناقضـــة ناقـــدة ، وفى كلتا الحالتين ، تتأكد تلك الحقيقة ٠ بل إنه فى مستواه المســـتقبلى ، عندما يعبر عن آمال وطموحات وتطلعات ، نجد كل هذه الآمال والطموحات والآمال ، تعبر عن " مفقودات " الواقع ٠ والفكر التربوى خاضع بالضـــرورة لهذه المقولة ، سواء بالنسبة لواقع التعليم نفسه أو للواقع المجتمعى العام٠

ومـــع ذلك فأحيانا ما نرى الأمر يجرى على غير هذا ! فيكون هناك ما يشبه " الفصام " مما يفقد الفكر قوته فى التعبيرعن المشكلات الحقيقية الواقعة ، وبالتالى يفقد مبررات الاقتناع لدى الجماهير ، سواء الجماهير العاملة فى قطاع التعليم أو جماهير المنتفعين من الخدمة التعليمية ٠

وهـــنا لا يفقد الفكر قدرته على التعبير عن هموم التعليم فحسب ، بل يفقد قدرتـــه علـــى تحريك الواقع التعليمى ، فإذا ما شاهدنا تغيرا هنا وتغييرا هناك كانـــت أشـــبه بتلك الحركات التى يمكن أن يحدثها إنسان وهو يخط بيده على سطح الماء !

لقـد كانت ثورة يوليو فى سنواتها الأولى ، وحتى تأميم قناة السويس لا تسـير فى اتجاه مناقض لتوجهات الثقافة الغربية ، ومن هنا كان الفكر التربوى منسـجما تمام الانسجام مع الجسم الاجتماعى عامة والجسم التعليمى خاصة ، علمـا بأن توجهات هذا الفكر كانت محكومة بالفلسفة البراجماتية ، وخاصة فى تطبيقاتها التربوية ، على يد فيلسوف التربية الأمريكى الشهير جون ديوى ٠

فمـنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية بالـتحالف الإنجليـزى الفرنسـى منتصرا ، بدأ الفكر التربوى فى مصر يغير مسـاره ، فلقد كان من قبل يسير فى المسار الإنجليزى بحكم أن انجلترا كانت هـى الدولـة صاحبة السيادة الحقيقية على مصر وتوجهاتها وخاصة فى قطاع التعلـيم الـذى عـاش فى سنوات الاحتلال الأولى صراعا حادا بين الثقافتين الفرنسية والإنجليزية ، حيث كانت العقول والقلوب المصرية تتطلع إلى الثقافة الفرنسية بحكم اعتبارات عديدة لا محل لبيانها هنا ، بل كان التعليم فى مدارس المعلمـين العالية باللغة الفرنسية ، مما كان مؤشرا لصدور كافة ما يتم تعليمه مـن المصـادر الفرنسية ٠ لكن " سلطة " الاحتلال استطاعت أن تزيح المؤثر الفرنسـى ، وتـوجت ذلك بأن نشأ معهد التربية العالى للمعلمين عام ١٩٢٩ ، وهو البذرة الأساسية لكل كليات التربية فى مصر عبر ثلاثة أرباع قرن ، نتيجة مشورة خبير إنجليزى (المستر مان) ، وجاء المعهد صورة طبق الأصل من معهد التربية بجامعة لندن ٠

وكانـت كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك هى " المشتل الفكرى للتـربية البراجماتية ، حيث كان يدرس فيها أقطاب المدرسة ، بل لقد كان فكر ديـوى هو المهيمن على الساحة فى الولايات المتحدة ، وكان أبرز من تشيع له فى مصر : إسماعيل القبانى الذى مثل بالنسبة للتربية والتعليم فى مصر والعالم العربى ما مثله طه حسين بالنسبة للأدب العربى ٠

كان معهد التربية ، تحت إمرة القبانى ، فانتقى عددا من معلمى المدارس الابتدائية والثانوية المتميزين ، وخاصة فى المدارس النموذجية ، وأرسلهم فى بعـثات إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة لينهلوا من الفكر البراجماتى ، فلما عادوا إلى مصر وتولوا أمر التعليم فى كلية التربية كان ذلك إيذانا بعصر جديد هو العصر الأمريكى فى التربية ، وخاصة منذ أواخر الأربعينيات إلى ما شاء الله بعد ذلك .

ولـم يكن هؤلاء العائدين من البعثات مجرد أساتذة بعلمون العلوم التربوية فـى المعهـد ، أو فى الكلية ، ولكن كان معظمهم هم الذين يؤلفون الكتب التى تقـررها الوزارة على ملايين التلاميذ فى المدارس بكافة مستوياتها ومراحلها ، وكانـوا هـم الذين يتولون تدريب المعلمين ، والموجهين والنظار ، وهم الذين يشـكلون ، فى الغالب والأعم العدد الأكبر من كافة اللجان التى تشكلها وزارة التربية لوضع مناهج التعليم أو تعديلها أو التفكير فى أى تغيير يراد بالتعليم فى مصـر ، حـيث أنهم كانوا الرعيل الأول الحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلـوم التربوية مما كان يكسبهم قوة معنوية على الجمهرة الكبرى ممن كانوا قائمين من قبل على أمر التكوين التربوى ، اعتمادا على مجرد الخبرة والتثقف الذاتى .

وعندما بدأ الاتجاه يتحول فى مصر ، بعد عدوان ١٩٥٦ ، كانت المدرسة البـراجماتية الأمريكية ما زالت صاحبة السطوة والنفوذ ، فماذا كان عليها أن تفعل ؟

مـثلما يحـدث فى التحولات الثقافية الكبرى ، لا تنهزم العناصر الثقافية القديمـة بسهولة ، بل تحاول أن تلبس الأقنعة الجديدة التى يمكن بها أن تساير التحول الجديد ، رأينا ذلك على سبيل المثال فى البلدان ذات الحضارات الكبرى عـندما فتحها المسلمون ، مثل بلاد الفرس ، وأجزاء من الهند ، ومناطق الشام التى كانت مسكونة بالثقافة الإغريقية والرومانية .

وهكذا ، فى الوقت الذى كتب فيه ديوى عن سمات المجتمع الديموقراطى ، وعيـــناه بطبـــيعة الحال على المجتمع الغربى عامة والأمريكى خاصة ، كان أســـاتذة ومؤلفـــون فى التربية فى مصر يرددون المقولات نفسها ، لكنهم كان يحذفـــون كلمة " الديموقراطى " لتحل محلها " المجتمع الديموقراطى التعاونى " فـــى بدايـــة الأمـــر فـــى أواخر الخمسينيات ، ثم " الاشتراكى " ، بعد ذلك فى الســـتينيات ، ولا بـــأس من إعادة الصياغة وسوق المبررات والمسوغات على الطـــريقة السوفسطائية ، وهذا أمر يحدث فى كل عهد جديد ، بل ونشاهده أمام أعيننا منذ سنوات ، وإن كان فى اتجاه آخر !

وفى الوقت الذى كانت فيه عجلة التحول الإجتماعى تسير وفق منطق قيادة الدولة وتوجيهها لكل الشأن المجتمعى ، وتتعاون تعاونا وثيقا مع دول المنظومة الاشـــتراكية ، كانت مؤسسة فرانكلين للنشر الأمريكية تعمل بنشاط ملحوظ فى ترجمة الكثير من الكتب الأمريكية إلى اللغة العربية ، وخاصة تلك الكتب التى تحمـــل الـــتوجهات الفكرية ، وبالذات فى المجال التربوى ، فضلا عن حركة النشر والترجمة الخاصة ، ويكفى أن نسوق عناوين لكتب ترجمت لديوى :

- المنطق ، نظرية البحث ، ترجمه د٠ زكى نجيب محمود
- البحث عن اليقين ، ترجمة د٠ أحمد فؤاد الأهوانى
- الحرية والثقافة ، ترجمة أمين مرسى قنديل
- التربية فى العصر الحديث ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، وآخر
- الفردية قديما وحديثا ، ترجمة خيرى حماد
- الطبيعة البشرية والسلوك الإنسانى ، ترجمة د٠ محمد لبيب النجيحى
- الفن خبرة ، ترجمة د٠ زكريا إبراهيم
- تجديد فى الفلسفة ، ترجمة أمين مرسى قنديل
- الخبرة والتربية ، ترجمة د٠ نجيب اسكندر وآخر

- الديموقراطية والتربية ترجمة متى عقراوى وآخر ، وهو أول الكتب التى ترجمت لديوى

وكـــان هـــذا الكتاب بصفة خاصة هو (إنجيل) التربية فى مصر ، ولو فتشت فى صفحات جميع كتب التربية فسوف تجد أنها لم تخرج من عباءته !

وهناك لغير ديوى ، وخاصة المؤسس الثانى للبراجماتية : وليام جيمس ، فقد ترجم له :

- أحاديـــث للمعلمـــين والمتعلمين فى علمي النفس ، ترجمة د٠ محمد على العريان
- البراجماتية ، ترجمة د٠ محمد على العريان
- إرادة الاعتقاد ، ترجمة محمود حب الله
- العقل والدين ، ترجمة محمود حب الله

وهناك غير هذين القطبين ، لعدد من نفس المدرسة البراجماتية ، مثل :

- التربية التقدمية لكارلتون واشبورن ، ترجمة د٠ محمد الهادى عفيفى وآخر
- المدنية المتغيرة والتربية ، لكلباتريك ، ترجمة عبد الحميد السيد وزملاؤه
- أصول المنهج الجديد : لكلباتريك ، ترجمة أبو الفتوح رضوان وزميله
- فلسفة التربية ، لفينكس ، ترجمة د٠ محمد لبيب النجيحى !

ولما اشتد العداء بين مصر والولايات المتحدة خصوصا وكثير من الدول الغـــربية عموما ، وبدأ الانفتاح الواسع على دول المنظومة الاشتراكية ، بدأت البعثات تتجه إلى هذه الدول ، خاصة وأنها كانت تقدم الكثير من المنح المجانية ، وكان من الطبيعى أن تنال البعثات التربوية نصيبا من هذا ٠

لكـــن المبتعثـــين عـــندما بدأو فى العودة ، كان زعيم الثورة قد رحل إلى رحـــاب الله ، وبـــدأت الـــرياح تتجه فى اتجاه مغاير تدريجيا ٠٠٠نحو الدول الغربية ، فإذا بالقصة تتكرر على نحو آخر ٠٠كان المجتمع المصرى يتراجع عـــن مظاهـــر المجتمع الاشتراكى ليصبح تابعا فى منظومة الرأسمالية الغربية

بـــزعامة الـــولايات المـــتحدة ، بينما الفكر القادم الجديد جاء مشبعا بالتوجهات الاشتراكية ، لعيش التعليم المصرى شكلا آخر من الانفصام.

٠٠حتـــى هـــؤلاء الذين ابتعثوا إلى دول غربية ، فى أوائل السبعينيات ، ذهبوا وأجهزة الاستقبال الفكرى لديهم ذات موجات أخرى ، فسكنوا فى أحضان فكر تربوى ذى صيغة جديدة ، تنطلق من منطلقات ماركسية ، لكنها تأخذ بعين الاعتـــبار نشأتها فى مجتمع غربى رأسمالى ليبرالى ، وعندما عاد هؤلاء أيضا وقفـــوا فـــى بداية الأمر منطلقين مما تعلموه وعرفوه ، لكن الطوفان الأمريكى الذى عاد ليكتسح الساحة العالمية عامة والمصرية خاصة أجبر البعض على أن يساير ، فكان لابد من التبرير والتسويغ ، مما طبع الفكر التربوى بطابع الفكر التبريرى المسوغ لواقع متهرئ !

ولأن القضـــايا متشابكة ومترابطة ، متفاعلة ، فإن سببا رئيسيا وراء ذلك يكمن فى عملية اختيار القيادات المناسبة للتعليم ، مما سنشير إليه فى نقطة تالية ونكتفى بالإشارة هنا – حتى لا نقع فى جب التكرار – إلى أن من العجيب حقا أنه إذا كان أهل الخبرة كانوا سببا مباشرا ، فإن أهل الثقة – أحيانا – كانوا بابا آخـــر أتاح لهذا الفصام بين الفكر التربوى ، والجسم التعليمى والاجتماعى أن يؤثر بالسلب على المسيرة التعليمية ٠

التعليم بين أهل الثقة وأهل الخبرة :

هـــى قضية كثيرا ما أثيرت عند الحديث عن ثورة يوليو ، ولم تكن بعيدة عن الأرض التعليمية ٠٠٠

فـــبعد فترة تقل عن شهرين ، تولى فيها (سعد اللبان) وزارة المعارف (١٩٥٢/٧/٢٤-١٩٥٢/٩/٦) ، فى الوزارة التى تشكلت برئاسة على ماهر ، تم اختـــيار إســـماعيل القبانى وزيرا لوزارة المعارف فى ٩/٧، فى الوزارة التى تشكلت برئاسة محمد نجيب ، والتى أصبحت بعد ذلك وزارة تربية وتعليم ٠٠٠

كـــان القبانى قطبا كبيرا فى الفكر التربوى وصاحب مدرسة لها بصماتها الواضـــحة علـــى التعلـــيم المصرى ، بل والعربى ، وبالتالى فقد كان من أهل الاختصـــاص ، لكـــن المشـــكلة كمنت فى مدى مناسبته للعهد الثورى الجديد ، مقارنـــة بقطـــب آخر مثل طه حسين ، فمن حيث التوجهات العامة ارتبط اسم القبانـــى بسياســـة تـــنحو نحو ما كان يسمى بسياسة " الكيف " ، بينما كان طه حســـين مرتبطا بما سمى بسياسة الكم ، على أساس أن الأول كان شعاره تعليم جـــيد لعدد قليل أفضل من تعليم أقل من جيد لعدد كبير ، فى الوقت الذى رأى فـــيه الثانى أن " التجويد " عن طريق مراعاة المواصفات التربوية هو " ترف " لا تـــتحمله حالـــة الأمـــية والفقـــر المتفشيان فى مصر ..كان القبانى زعيما لأرســـتقراطية التعلـــيم ، وكان طه حسين زعيما لشعبية التعليم ، وهو صاحب الشـــعار الشـــهير : " التعلـــيم كالمـــاء والهـــواء " ، وكان الآخرون يسخرون فيتساءلون : فماذا لو كان الماء آسنا والهواء ملوثا ؟

المنطق كان يقول أن اختيار طه حسين كان هو الأنسب للعهد الجديد ، لكن هذا لم يحدث ، فلماذا ؟

لســـنا نملك دليلا على صحة استنتاجنا وإنما هو " احتمال " نسوقه ، قابل للتصديق أو التكذيب ..

فإســـماعيل القبانـــى كان عضوا فعالا فى جماعة مهمة كان لها شأن كبير اســـمها جماعـــة الرواد ، وكان عدد من الذين اختيروا وزراء فى فترة الثورة الأولى من هذه الجماعة ، مثل محمد فؤاد جلال ، الذى كان أستاذا من قبل مع القبانـــى فـــى معهد التربية ، وكان الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، مستشار الثورة الرئيسى فى أوائل عهدها على صلة وثيقة بالقبانى ، فقد تزاملا كثيرا فى بداية حياتهما فى بعض الأنشطة فى أسيوط ، واختار السنهورى القبانى معاونا وســـندا عـــندما تولى وزارة المعارف فى أثناء الوزارة السعدية ، وخاصة فى

الفترة من ١٥يناير ١٩٤٥- ١٤فبراير ١٩٤٦ ، ثم من ١٠ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ ...

القبانى إذن كان مرتبطا بوزارات الأقلية ، لكن يبدو أن هذا كان أرحم من طـه حسـين الذى كان وزيرا للوفد ..أحزاب الأقلية لم يكن لها سند شعبى ، وبالتالـى كـان لا يخشـى منها أو ممن ارتبطوا بها ، لكن الوفد كان صاحب الأغلبـية الكاسـحة ، والـذى ظهـرت الثورة لترث شعبيته ، فضلا عن هذه الاعتبارات " الشخصية " بين من أحاطوا بالثورة .

لـم يستمر القبانى طويلا فى الوزارة ، التى قيل أن سبب إقالته منها أنه أراد أن يحاسب توفيق الحكيم فى دار الكتب وكأنه مجرد موظف فأراد فصله . لكـن إذا كان القبانى قد أساء التصرف وفقا لهذا المشهور ، إلا أن إقالته – إذا كانت لهذا السبب فعلا – فإنها تكرر الاستناد إلى مبرر ضعيف ، لا يتسق وما يتـرتب علـى تغييـر وزير لوزارة لابد أن تتاح لسياستها فترة معقولة نسبيا للاستقرار .

وعلـى الـرغم من قصر فترة القبانى ، إلا أنه استطاع أن يبذر بذورا ، ويؤسـس لأمـور كان لها دورها فى التأثير على مسيرة التعليم ، ويكفى على سبيل المثال ما شهدته مرحلة التعليم الأولى من توحيد فعلى وفقا للقانون ٢٠١ لسـنة ١٩٥٣ والذى قضى بدمج رياض الأطفال فيها وجعله إلزاميا ، وحذف اللغة الأجنبية . كذلك استحداث مرحلة التعليم الإعدادى وفقا للقانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، والتـى أصـبحت المرحلة الأولى للتعليم الثانوى الذى أصبحت مدته ثلاث سنوات ، بعد أن كان أربعة سنوات تنتهى بشهادة الثقافة العامة ، ثم سنة واحدة تنتهى بشهادة التوجيهية .

وإذا كـان كل من عباس عمار ومحمد عوض محمد قد توليا الوزارة بعد ذلـك إلا أن ذلك لم يتجاوز الفترة من ١/١٤ إلى ٨/٣١ /١٩٥٤ ليتولاها قطب

كبير من أقطاب الثورة هو كمال الدين حسين ، ويستمر قابضا بيده عليها حتى ١٩٦١/٨/١٥ ليكون إيذانا بفترة يتولى الأمر فيها واحد من أهل الثقة .

فـــى نـــدوة دعوت كمال الدين حسين إليها فى رابطة التربية الحديثة فى أواســـط الثمانينيات ، اشترط شرطا مهما حتى يلبى الدعوة ، ألا وهو أن أدعو معـــه عددا ممن تولوا مواقع قيادية فى وزارة التربية أيام توزره ممن هم على قـــيد الحياة أو تسمح لهم حالتهم الصحية بالمجئ ، وكان هذا الشرط دالا على درجـــة عالـــية مـــن الذكاء ، ويشير إلى أمر هام فى هذا الشأن ، كان يردده كثيـــرون همســـا وفى الخفاء ، ولابد أنه سمع بذلك ، فأراد أن ينتهزها فرصة ليرد عن نفسه اتهاما خطيرا .

كان مما قاله أنه يعلم علم اليقين ، بحكم تكوينه كضابط عسكرى ، ليس له فـــى أمـــور التـــربية وعلم النفس ، ولكنه كان يقوم بدور متخذ القرار ، أما " صناعته " فكان يتركها للمتخصصين ، وساق مثلا صارخا بهيئة الطاقة الذرية ، فقد اعترف بأن لم تكن له بها علاقة من قريب أو من بعيد ، ولكنه من خلال مـــوقعه فـــى مجلـــس قيادة الثورة ، كان يريد أن ينقل ويوضح فلسفة الثورة وأهـــدافها وسياســـتها فى هذا الشأن فى خطوط عامة ، مثل أننا نريد أن نقتحم عصر الذرة ، أما كيف يتم ذلك ، فإنه كان يجئ بالمتخصصين ليقرروا ذلك ، ويسعى هو إلى توفير الإمكانات وتيسير اتخاذ القرارات .

وأشـــار إلى من حضر من أساتذة قدامى فى العلوم التربوية مثل الدكتور عـــبد العزيـــز القوصى ، ود. صلاح قطب واستشهد بهم على أساس أنه كان يتـــرك لهـــم بحـــث أى مسألة يقترحونها بين المتخصصين ، وينهون إليه ما توصلوا إليه ليتخذ هو القرار ...وهكذا

وفى هذا الشأن روى لنا د.يوسف صلاح الدين قطب ، أقدم أستاذ للتربية علـــى قيد الحياة الآن (وقت كتابة البحث) ، متعه الله بالصحة والعافية (من موالـــيد سنة ١٩١٠) أن كمال الدين حسين كان فى زيارة مرة لمدرسة مصر

الجديدة الثانوية للبنين ، وكانت فى بداية الأمر ذات فناء صغير ، فلما رآه هكذا ونظـر حوله أبصر أرضا خالية بجوار المدرسة ، وسأل عمن يمتلكها ، ثم إذا بـه يقـول مـا معناه أن يعتبروا الأرض قد ضمت للمدرسة ، وتم ذلك بالفعل بسرعة غير معهودة !

إن هـذا النهج الذى كان يسمى " نهجا ثوريا " كان بالفعل يفيد كثيرا فى حشد الإمكانات ، وتسهيل الإجراءات ، وسرعة اتخاذ القرارات ، لكن من كان يضمن أن يظل الرائد هو المصلحة العامة دائما ، وألا يقع ظلم هنا أو هناك ؟ ومـن هـنا أجمـع كثيـرون علـى أن القرارات التى تصدر عن مؤسسات ديموقراطية ، مهما استغرقت وقتا ، فإنها أرحم كثيرا من نهج يفيد أحيانا ، لكن ، مـع استمرار احتكار السلطة ، " يتربى " حولها كثيرون ممن يشكلون مراكز قوى تكون تربة لصور متعددة من الفساد واستغلال النفوذ .

وإذا كـان ما قاله كمال الدين فى ندوتنا يبدو حلا للمشكلة حقا بالنسبة لمن يتولى قيادة التعليم من غير المتخصصين ، إلا أنه فى ظل نظام تنقصه الآليات الديموقـراطية ، والشـفافية والتعددية ، يبرز التساؤل عن المعايير التى تم فى ضـوئها اختـيار الذين عاونوا كمال الدين حسين فى صناعة سياسة التعليم ؟ سـوف تبرز بطبيعة الحال مسألة التخصص ، لكن لماذا هذا وليس ذاك مثلا ؟ إن المسألة تنتهى إلى أن من ينجح فى التسلل إلى قلب وعقل القيادى الكبير هو الـذى ينال الحظوة . ولا يتوقف الأمر عند ذلك ، فهذا الذى يتم اختياره كان يقـوم بالشـئ نفسـه فى فريق العمل الذى يستعين به ، سوف يقرب هذا إليه ويسـتبعد ذاك وفقـا لمهارات خاصة فى كثير من الأحوال . أما هؤلاء الذين يشـعرون بأنهم الأحق والأجدر ، فغالبا لا يسكتون ولا يستسلمون ، فيجيشون الجـيوش ، ويشيعون الإشاعات ويمهرون فى الدس والوقيعة ، حتى إذا نجحوا فـى مسعاهم كان حرصهم على هدم ما فعله سابقوهم ، بل وربما وصل الأمر إلى التنكيل بكل من كان من السابقين .

وآيــة ذلك أن الراحل د٠ عبد العزيز القوصى كان مستشارا لكمال الدين حسين ، ووفر له بالفعل حرية الحركة والإمكانات ، وكون الأستاذ الكبير مكتبا من الخبراء والمتخصصين ، وصال وجال فى كثير من المشروعات والتجارب التــربوية والنفســية ، حتى إذا بدأ " يشم " رائحة ضعف فى مركز كمال الدين حسين سارع بالانتقال إلى وظيفة أخرى كمندوب مصر فى اليونسكو بباريس ، وحــدث مــا توقعه ، حيث بدأ كمال الدين حسين فى التوارى عن الأنظار بعد تــرك وزارة التربية والتعليم ، ولو كان القوصى قد استمر ، لنكل به وبتلاميذه من جاء وزيرا بعد ذلك ٠٠٠إنه سيناريو متكرر ومشهور !!

إنهــا آفــة الحكم الفردى ، الذى قد يكون له ما يبرره على مستوى زعيم الثورة وشركاؤه ، لكن المشكلة أن العدوى تصيب كافة الأجهزة ، ويتحول كل من تولى موقعا قياديا إلى صورة مصغرة من الزعيم يريد أن يكون هو المقرر والمهــيمن وأنــه وحــده الذى يرى الأمور على حقيقتها ، ويقيس الشخصيات بمقدار إخلاصها الشخصى ووفائها بغض النظر عن كفاءتها ٠

وإذا كان اختيار القبانى قد تم لعلاقات صداقة مع مستشارى الثورة ، وإذا كان اختيار كمال الدين حسين كان بحكم موقعه القيادى فى الثورة نفسها ، فإن اختــيار واحد مثل (السيد يوسف) الذى تولى الوزارة فترة طويلة امتدت من ١٩٦١ / ٨/١٦ – ١٩٦٧ /٦/١٨ كــان – احتمالا – لعلاقة مصاهرة مع عبد الناصر ٠ صحيح أن الرجل كان من رجال وزارة التربية والتعليم ، لكنه كان مــوظفا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، مما جعل فترة توليه فترة جمود مفــزع ، وكأنه كان يساهم هو الآخر فى تهيئة المناخ لنكسة ١٩٦٧ ، حتى لقد شــاعت تســمية له بين كثيرين أيام توليه بأن اسمه هو – باللهجة العامية – " السئ يوئف " ٠٠

أمــا الدكتور عبد العزيز السيد الذى تولى وزارة جديدة للتعليم العالى من ١٧أكتوبر عام ١٩٦١ حتى أول أكتوبر من عام ١٩٦٥ ، فقد كان أستاذا كبيرا

للتربية حقا ، لكن العامل الذى رجح اختياره أن أتيحت له فرصة التدريس لعبد الناصر بالكلية الحربية فى الرياضيات ، وتولى كذلك وزارة التربية والتعليم فى الفتـــرة من ١٩يونية ١٩٦٧ إلى ١٩ مارس ١٩٦٨ ،وكان عبد العزيز السيد ، مثله مثل كثيرين من مستشارى ومعاونى كمال الدين حسين تلاميذ مخلصين فى المدرسة البراجماتية الأمريكية .

تلك أمثلة لعدد من القيادات، المهمة التى تولت قيادة التعليم فى أهم سنوات الثورة ، وكيف أن الظروف التى رافقت اختيارها لم تكن تتسق تماما مع مهام ثورة أخذت على عاتقها أن تعيد تشكيل الحياة على أرض مصر من جديد .

تسييس التعليم :

مـــنذ عصـــور بعـــيدة والتعليم يعد " أداة " على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدولة ، فعن طريقه يمكن لها أن تشكل العقول بالصورة التى تضمن لها مواطنين يشكلون بناء المجتمع المرغوب فيه ، وكان من أوائل من أبرز الوعى بهـــذه الحقـــيقة أفلاطون فى كتابه الشهير (الجمهورية) . والتعليم فى قيامه بخدمة أهداف الدولة ، سلاح ذو حدين ، فإما أن يكون أداة نهوض وعزة وقوة ، أو أن يكـــون أداة تغيـــيب وعى وقهر وتخلف ، وغير بعيد عنا المقولة التى رويـــت عن الخديوى سعيد فى تصريح تشهير قال فيه بأن الأمة الجاهلة أسلس قيادا من الأمة الجاهلة .

وقـــد كـــان مـــن حق ثورة يوليو أن تتوسل بالتعليم كى تحقق أهدافها فى التكوين الشخصى للمواطن المصرى ، بيد أن ما أسلفناه فى النقطتين السابقتين كـــان عاملا سلبيا مع الأسف الشديد فى تحقيق هذا الأمل المنشود ، فضلا عن تصورات خاطئة عن مفهوم التسييس وآلياته وأهدافه .

فـــى عـــام ١٩٥٣ ، كنا فى الصف الأول الثانوى ، وأُخطرنا بتقرير مادة جديـــدة تسمى " المجتمع المصرى " ، لم يكن لها منهج محدد فضلا عن كتاب

مقـــرر ، لكن المدرس ساقها لنا بأسلوب كم تمنيت أن يستمر ، ذلك أنه قسمنا إلـــى لجان صغيرة ، كل منها تقوم بدراسة " على الطبيعة " للمنطقة التى توجد بهـــا المدرســـة ، ويلقـــى مقرر اللجنة بنتيجة البحث والتقصى داخل الحصة ، ويدور حوار ونقاش ٠

كذلك كانت توجد مادة دراسية أخرى تسمى (التربية الوطنية) كانت أشبه بمـــادة القانـــون الدستورى فى كلية الحقوق ، بصورة مبسطة ، وكذلك بعض المعلـــومات عـــن المنظمات الدولية ، وكل ما كان يرد فيها من معلومات كان يشكل ركنا أساسيا لابد منه فى ثقافة المواطن ٠

كانت هذه وتلك وسيلتان لا بأس بهما للتربية الاجتماعية والسياسية ، كان يمكن تطويرهما إلى ما هو أفضل ، لكن ما حدث هو العكس ٠٠

تحـــول هذا وذاك إلى ما كان يسمى (التربية القومية) التى كانت تنهج نهجـــا دعائـــيا فجـــا ، بحيث لا تخرج عن حدود ما كان يتردد فى الخطابات السياسية وتعليقات الصحف والإذاعة والتلفزيون على الأحداث الجارية ، حتى أننـــى لأذكـــر تماما ، عندما انتقلت عام ١٩٦١ مدرسا للمواد الفلسفية بمدرسة الفيوم الثانوية التجريبية ، أن أتعس الحصص التى كنت اشعر بأنها هم ثقيل هى حصـــة التربية القومية ، وأحيانا ما سميت (المجتمع العربى) ، ولم يكن ذلك لكـــراهة موضـــوعاتها ، ولا لثقل العبء ، ولكن لما كنت أشعر به فى عيون التلامـــيذ مـــن استخفاف واضح بالموضوعات الدعائية ، ولسان كل تلميذ يكاد يقـــول (ولـــم عناء التدريس ، ونحن نسمع ذلك فى الإذاعة ليل نهار) ؟ على عكس الأمر عندما كنت أدرس مقرر المنطق أو علم النفس أو الفلسفة ٠

لم يكن ما يتم هو تربية سياسية بل هو عملية " حشد " و" تلقين سياسى " و " تعبـــئة " وهـــى صورة ساذجة من صور التربية السياسية تأتى بعكس النتائج المرجوة ٠

وزاد الأمر مدعاة للشفقة أن شهدت الجامعات بدورها مقررات على جميع الكليات سميت بالمقررات القومية ، تناولت ثورة يوليو والقومية العربية وثورة يولـيو ، تحـولت إلى " أوكازيونات " لعدد معين من المحترفين ليصدروا كتبا توزع بالآلاف على الطلاب ، فضلا عن كميات ضخمة من أوراق التصحيح ، وكـان الطلاب يستقبلونها باستخفاف واضح ، لا نقول ذلك عن " سمع " وإنما عن ممارسة ومعايشة حيث كان الأستاذ المشرف ينيبنا فى التصحيح ونقرأ فى إجابات الطلاب كلاما مؤسفا من حيث الثقافة السياسية الضحلة ، ومع ذلك فقد كان من النادر أن يرسب أحد فيها .

كانت المشكلة الواضحة هى أن كثيرين من المنتفعين قد ركبوا الموجة من غير أن يكونوا من المؤمنين حقيقة بالثورة ..

كـذلك فإنـنا نذكر أنه بعد شهور قليلة من قيام الثورة ، أذاعوا علينا فى المدرسة الثانوية عن تشكيل يسمى " الحرس الوطنى " ، والذى تسمى بعد ذلك بمنظمة الشباب ، وهى غيرها التى عرفت فى فترة قيام الاتحاد الاشتراكى .

كـنا مـبهورين بمنجزات الثورة المتسارعة ، وأصبح اللباس " الكاكى " رمزا على الوطنية والعزة ، فتسابقنا إلى الالتحاق بالحرس الوطنى ، وانشغلنا فـى تدريـبات مختلفة ، ثم طلبوا منا المشاركة بهذا فى أول احتفال فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٥٣ بمرور ستة أشهر على قيام الثورة ، وكان ذلك فى ميدان التحرير بالقاهرة ، ولما انتهينا منن الاستعراض طلبوا منا تسليم الملابس ، وانتظـرنا طويلا بعد ذلك أن نعاود التدريب ، لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فداخلنى أسف شديد أن تقف المسألة عند حد المشاركة فى استعراض عسكرى ، وكتـبت أول مقـال لى فى صحيفة حائط أصدرتها بالمدرسة ، فإذا بالمدرس المسـئول ينهال على وجهى بالصفعات وركلات الأقدام على جسمى ، ويذهب إلـى حـيث علقت المجلة فيمزقها ويدوسها تحت قدميه ، ولم تكن الدموع التى سـالت على خدى من نتاج الضرب ، بقدر ما كانت من شعورى بالأسى على

الآمـــال العريضة التى رأيتها تجهض أمام عينى، بطبيعة الحال لا أسوق هذا نقـدا للـثورة ، فغالـبا ما كان هذا تصرفا فرديا من المدرس ، ولكن هذه هى القضـية ..كـم من مئات التصرفات المماثلة ، المتفاوتة فى الشدة والمستوى والاتساع التى ارتكبت ولوثت ثوب الثورة ، وتكون النتيجة تربية سياسية سوداء لا تبنى بقدر ما تسلب .

وظـل التلاميذ فترة طويلة يرددون ، فى طابور الصباح نشيدا خاصا بعبد الناصـر ، أنشده محمد عبد الوهاب ، ألا وهو : ناصر : كلنا بنحبك ، ناصر ...وهكذا

ولـم يكن هذا تطبيقا سليما أيضا للتربية السياسية ، ونكرر هنا ما أكدناه عدة مرات وسوف نظل نؤكده أن هذا لا يقصد به أبدا النيل من زعيم الثورة ، وإنمـا منطق التربية عموما والعلم خصوصا ، والتربية السياسية كذلك يخطئ هـذا الارتـباط الشـديد بالشخصية الفردية ، أيا كانت درجة حبنا لها وتقديرنا لبطولاتها ، فالزعماء قابلون للصواب والخطأ ، وهم بطبيعة الحال إلى زوال ، وتبقـى مصر ، ويبقى الوطن ، إذا أردنا أن يغنى التلاميذ لها أو له فى طابور الصباح !

وكـان من الغريب أنه فى الوقت الذى ازدادت فيه خطوات التقارب مع الدول الاشتراكية ، إلا أن وزارة التربية كان بها قوى مغايرة الاتجاه ، لكنها لا تستطيع أن تعلن ذلك بوضوح وصراحة ، ثم إذا بها تعبر عن موقفها بصورة غيـر مباشـرة ، وعلـى سبيل المثال ، فقد ساد كتاب مقرر فى التاريخ على الصـف الأول الـثانوى بعنوان (أصول العالم الحديث) كان مؤلفوه من كبار المتخصصـين والتربويين ، مثل د. أحمد عزت عبد الكريم ، ود. أبو الفتوح رضـوان ، وكـان مـن أبـوابه : ثورات الشعوب على الحكم المطلق ، ضم موضـوعات عـن الـثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ، وأراد المؤلفون أن يضمنوه أيضا فصلا عن الثورة الاشتراكية ، لا مجرد مسايرة للاتجاه السائد ،

ولكـــنها حقـيقة تاريخـــية ، بدأت على الأرض الروسية منذ عام ١٩١٧ ، ثم اكتســحت شعوبا عدة ، يكفى منها الصين ، أى ما يقرب من المليار والنصف من الناس ، ومع ذلك فلم تصبح سلطات الوزارة بظهور هذا الموضوع !

وتكرر الأمر فى مقرر آخر عام ١٩٦٩ ، فى الفلسفة ، لكنه انتهى إلى غير مـــا انتهـــى إليه السابق ، كان كاتب هذه السطور هو مؤلف الكتاب الفائز فى مسابقة التأليف ، وفى موضوع خاص بالحرية ، رأينا أن من الضرورى أن يلم الطالـــب بموقـــف الفلسفة الماركسية من القضية خاصة وأن مجرى الثقافة فى مصـــر فـــى تلك الفترة كان ينضح بالأفكار والآراء الماركسية ، وكذلك الأمر بالنســـبة لقضية أخرى خاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، ثم إذا بتقرير يقدم لوزير التربية يحذر من هذا على أساس أن الكتاب سوف يروج للماركسية فى مدارســـنا ، دون أن يفـــرق التقريـــر بين قضية تدريس مذهب من باب العلم والمعرفة ، وبين الدعوة إليه ، واستجاب الوزير وأصدر قرار بحذف ما يتعلق بالماركسية .

ونظـــرا لســـيادة نغمة المسايرة وتملق السلطة والسير فى ركابها ، كان التقريـــر دائم الاستشهاد بعبارات وفقرات من الميثاق ، طالبا وضعها بدلا من تلـــك التى تعرض لرأى الماركسية ، وحتى عندما جاء إلى مشكلة فلسفية بحتة مثل (الشك واليقين) استند إلى نصوص من الميثاق عن المراهقة الفكرية طالبا تضمينها فى الكتاب .

الغـــريب أن أستاذا متخصصا فى الفلسفة عاب وقتها فى مقال له استعانة كتابى فى بعض مواضيعه بالميثاق على أساس أنه ليس كتابا فى الفلسفة ، دون أن ينتـــبه إلـــى أن الـــنص الرسمى للمنهج المطلوب تأليف كتاب وفقا له نص صراحة على ضرورة بيان رأس الميثاق ! وكان غلوا وتطرفا حقا !

ولـــم أقف مستسلما ، وكتبت مقالا بالأهرام فى السادس من يناير ١٩٧٠ أنـــتقد قـــرار الوزيـــر وأشـــرح أهمية أن يدرس طلاب الثانوية العامة موقف

الماركسية ، ولأن الجمهرة الكبرى ممن كانوا يكتبون فى تلك الفترة فى الصحف والمجالات كانوا ممن يقفون تحت المظلة الماركسية ، إذا بحملة تنتشر بين صحف ومجلات تنتصر لى وتهاجم الوزير ، حتى لقد كتب أحمد حمروش فى روزاليوسف مقالا يحمل عنوانا ضخما : هذه قضية سياسية وليست تعليمية "، أساسها أنه لا يصح أن نحذف موضوعا يتصل بعقيدة المنظومة الاشتراكية ، بينما دولها هى التى تقف بجوارنا للعبور من محنة هزيمة ٦٧ ! وتراجع الوزير فى قرار وعاد الموضوع إلى الكتاب!

وفى لهجة شبه تحريضية يضمن حمروش مقاله بقول لا نتفق معه أبدا ، على الرغم من أن اتجاه المقال كان دفاعا عنا ، قال : " إن ذلك يعطى إحساسا عاما عند جماهيرنا الذكية بأن هناك عناصر ليست ثورية ولا اشتراكية تتكاثف وتتساند فى مواقعها المختلفة لتقيم سدا أمام تقدمنا الاجتماعى ، معتمدة على بيروقراطية شديدة وتضليل لفظى تجيد به عملية التمويه أمام كبار المسئولين . وليس ما يحدث فى وزارة التربية والتعليم إلا نموذجا يتكرر فى الجامعات حيث يدرس بعض الأساتذة مناهج تخرج عن مبادئ ثورتنا وينادى بعضهم بأفكار عتيقة تصيب الشباب بالحيرة وتدفعهم إلى دوامة التساؤل " .

إن خطورة هذه السطور تكمن فى أنها دالة على منطق عام ساد التفكير العام فى ثقافتنا فى هذه الفترة ، وهو المنطق نفسه الذى أخذ على جماعات التكفير فى المجال الدينى ، فقد تكون هناك اجتهادات فى الفهم والتطبيق ، تعجب هذا ولا تعجب ذاك ، لكن كثيرين كانوا يبادرون باتهام أصحاب التفسيرات المخالفة بأنهم لم يستوعبوا فلسفة الثورة وتوجهاتها ، بل قد يصل الأمر إلى حد التكفير السياسى ، بأن هؤلاء المخالفين يرددون أفكار أعداء الثورة والقوى الرجعية !

حقيقة حصان طروادة الاستعمارى فى حياتنا الثقافية :

فـــى أواخـــر الســـتينيات على وجه التقريب كتب د٠لويس عوض سلسلة مقالات عن التعليم الجامعى فى مصر ، جمعت فى كتاب بعد ذلك صدر بعنوان (الجامعة والمجتمع الجديد) استهلها بهجوم ضار على معاهد إعداد المعلمين ، سواء مدرسة المعلمين العليا التى صفيت عام ١٩٣٣ ، أو معهد التربية العالى للمعلمين الذى أنشئ عام ١٩٢٩ ، وأصبح فى عهد الثورة كلية التربية ٠

وبعـــيدا عن حقيقة السياسة الاستعمارية المعروفة بالنسبة للتعليم فى أى بلد ينكب بالاحتلال ، فقد كانت المقولة التى أفاض فى شرحها والتنظير لها هى أن المعلمين العليا كانت تقوم على فلسفة مهنية على أساس أن التدريس مهنة تقوم على قواعد وأصول من العلوم التربوية والنفسية ، وتدريب ، وبذلك – هكذا قال – دعـــم الإنجليز هذه المدرسة لمحاربة الجامعة المصرية التى كانت تعلم من أجل العلم لا من أجل التمهين ٠

ولا نريد أن نستطرد فى مناقشة هذا الرأى فقد يخرجنا هذا عن موضوعنا ، إذ أنـــه يحمل العديد من المغالطات ، ويكفى الإشارة إلى أن مدرسة المعلمين أنشـــئت قـــبل مجـــئ الاحتلال ، وأنها الآن قائمة بالعشرات فى كل الجامعات المصـــرية تحت مسمى كليات التربية ، ولا توجد دولة فى العالم إلا ولابد أن تكـــون فـــيها مثل هذه المعاهد ! بل لقد كان غريبا أن يردد لويس عوض تلك المقولة التى كانت الأحداث فى مصر ، بل وفى العالم أجمع قد تجاوزتها تعليميا ، حيث لم يعد هناك من يصر على تعليم العلم كغاية فى حد ذاته كما أعلن بذلك منشئو الجامعة المصرية عند قيامها عام ١٩٠٨ ، وأصبحت الجامعة ، وخاصة فـــى ظـــل الـــتوجهات الاشتراكية هى جامعة للمجتمع ، ولابد أن تعد طلابها لممارسة أعمال بعينها ومهن بذاتها يتطلب الإعداد لها علوما وقواعد وأصولا ٠

ومـــن المفارقـــات أن توجهات التعليم فى عهد الثورة سارت نحو تدعيم الإعـــداد المهنـــى للمعلمـــين ، ويمكن أن نقول أن البذور الأولى للانتشار شبه

السـرطانى لكليات التربية فى مختلف أرجاء مصر ، جاءت منذ عام ١٩٦٥ ، ودعم من هذا الاتجاه توصية وردت فى التقرير الوحيد الذى صدر عن سياسة التعلـيم فـى عهد الثورة ، عام ١٩٦٦ بعنوان تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة برئاسة عبد القادر حاتم ، وإن كان معروفا أن العقل المفكر لكل ما ورد بالتقريـر اللـواء الدكتور عبد المجيد العبد ، حيث أكد على أهمية التوسع فى كليات المعلمين كما كانت تسمى فى ذلك الوقت .

فلـم تكن كليات إعداد المعلم إذن حصان طروادة الاستعمارى فى ثقافتنا ، لكن يمكن أن نقول أنها كانت إسفينا عمل على إفساد المقومات الحقيقية للجامعة ..نقول هذا ونحن من العاملين فى الميدان نفسه إيمانا بأمانة الكلمة ، وضرورة صدق الشهادة ...

مـا زلت أذكر عبارة رددها أمامى عميد كلية التربية بجامعة عين شمس عـام ١٩٦٥ ، د. أبـو الفتوح رضوان ، نقلا عن الدكتور جمال الدين الشيال مشيرا إلى كلية للمعلمين أنشئت بليل بجامعة الإسكندرية حيث قال الرجل : لقد أصـبحت فـوجدت لقيطا على باب كلية الآداب ! ذلك أن الكلية أنشئت وتقرر قبول طلاب بها دون أن يتوافر لها أستاذ واحد ، والشئ نفسه تكرر عام ١٩٦٩ فى طنطا ، والمنصورة ، كليتان أخريان للمعلمين (التربية فيما بعد) دون أن يكـون فـيهما إلا العميد وحده ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتضم أقساما متعددة للعلوم التربوية والنفسية ، وتعتمد فى تدريس مواد التخصص (فيزياء ، علـوم اجتماعية ، لغات ... إلخ) على منتدبين أيضا من كليات آداب وعلوم .. ومن هنا بدأت المأساة الحقيقية !

كان المكان – غالبا – يختار من بين المبانى المدرسية القائمة ، وكثيرا ما كـان المبنـى مبنى لمدرسة ابتدائية ، وقد شهدت بذلك بنفسى فى كلية إقليمية عـندما رفعت لافتة تحمل اسم المدرسة الابتدائية لتحل محلها لافتة تحمل اسم كلية التربية !!

بدأت ظاهرة " الأستاذ الشنطة " أو " الأستاذ التاكسى " ...

ورافــق هــذا تعيــين عدد كبير من المعيدين بوسائل مختلفة ليست كلها موضــوعية ، وتورطت كليات متعددة فى السماح لهؤلاء بأن يقوموا بالتدريس الجامعــى ، فتتضــخم لديهم الذات ويتصرفون أما الطلاب على اعتبار أنهم " أســاتذة " ، حتــى أنهم كانوا يلقبون ب " الدكتور " ربما قبل أن يحصلوا على درجة الماجستير !!وكانوا يسجلون رسائلهم بطبيعة الحال فى القاهرة فى أغلب الأحوال ، وافتقدوا التلمذة الحقيقية ، والصحبة مع الأساتذة الكبار ، ومن هؤلاء نشأت الكثرة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الإقليمية ، مع ما يترتب على هذا وذاك من سلبيات خطيرة .

وســار الســيناريو كالآتــى : تطلــب الأقسام الأدبية ، ثم الأقسام العلمية الاستقلال فى كلية للعلوم وكلية للآداب ، ثم بالمنطق نفسه ، ثم يرون أن الأمر أصــبح نــواة لإنشــاء جامعة ، وإن كانت هذه الثمرات لم تظهر إلا مع بداية السبعينيات وما بعدها .

وعــندما قامت الثورة لم تكن هناك إلا كلية للتربية واحدة فى جامعة عين شــمس ، للدراســات العلــيا فقط ، حيث كانت تستقبل خريجى بعض الكليات الجامعية لتزودهم بعدد من العلوم التربوية والنفسية ، واستطاع أنصار الإعداد التــربوى للمعلمين أن ينشئوا كلية للمعلمين فى عام ١٩٥٢ ، بعد أن ترك طه حسين وزارة المعارف ، حيث كان خصما لدودا للعلوم التربوية التى كان يحلو لــه أن يســميها " البيداجوجيا " ، نتيجة صراع قديم لا مجال للإشارة إليه بين المعلمين العليا والجامعة .

وكانت كلية المعلمين تعد المعلم وفقا لما يسمى بالنظام التكاملى ، أى أن يتلقى الطلاب مدة أربع سنوات علوم التخصص ، مع علوم التربية وعلم النفس ، ولم يكن بها دراسات عليا ، بينما ظلت كلية التربية الوحيدة ، فى جامعة عين شــمس هــى المختصة فقط بالدراسات العليا التربوية والنفسية وسمى نظامها

بالـــنظام التتابعى ، حيث يحصل الطالب مواد التخصص أولا فى كليات آداب وعلـــوم ، مـــثلا ، ثم يجئ ليلتحق بكلية التربية مدة عام ، ثم بدأ تكاثر كليات المعلمـــين ، بالصـــورة المشار إليها فى السطور السابقة ، حتى تم توحيد نظام كلـــية التـــربية مع كليات المعلمين عام ١٩٧٠ ، وأصبحت كلها تسمى كليات التربية جامعة بين النظامين : التكاملى والتتابعى ٠

أزمة الفكر التربوى :

فـــى مارس من عام ١٩٧١ ، أصدرت مجلة الفكر المعاصر ، وقت أن كـــان يـــرأس تحريـــرها د٠ فؤاد زكريا عددا خاصا عن التعليم ، كان لنا فيها دراســـة بـــنفس العنوان : أزمة الفكر التربوى فى مصر المعاصرة ، ولم يكن المقال يتعرض بالنقد بطبيعة الحال للمنتجات الفكرية التربوية فقط فى أوائل عام ١٩٧١ ، وإنما عما قبل ذلك وحتى وقت كتابة الدراسة ٠

وكان أبرز ما جاء فيه عن اغتراب هذا الفكر عن الواقع المصرى هو هذا الغـــياب المخزى من أى تناول للأبعاد التربوية للصراع العربى الصهيونى أو دراسات عن التعليم فى إسرائيل أو تعليم العرب فيها ، خاصة وأن هناك قسما علميا ، وتخصصا شهيرا اسمه (التربية المقارنة) يختص بدراسة نظم التعليم " الأخـــرى " ، لكـــنه كان يدرس نظم التعليم فى بعض الدول العربية والدول الغـــربية ، ولا يقرب أبدا من الأرض المحتلة ٠ وإن كانت المسئولية حقيقة لا يـــتحملها أصحاب هذا الاختصاص وحدهم ، فقد كانت الكتب التى تتحدث عن إسرائيل ممنوعة ، وبدأ السماح بها على استحياء بعد هزيمة ٦٧ ، ومع ذلك لم يقرب التربويون هذه القضية !

كـــان هذا دالا على غيبة الوعى بطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى الذى نظر إليه وكأنه صراع عسكرى ، تتكفل القوات المسلحة وحدها بتحمل عبئه ، ثـــم تبـــين لنا نتيجة هزيمة ٦٧ أنه صراع حضارى وصراع وجود ، مما كان

يتحتم معه أن تقوم كل مؤسسات المجتمع ونظمه بإعداد نفسها للمواجهة ، وبالتالى ، فإذا كان من المحتم أن تسعى القوات المسلحة لكى تتوافر لديها كل معلومة ، بسيطة ، أو خطيرة ، عن القوات المسلحة الإسرائيلية ، فإن المنطق نفسه يفرض أن يتضمن الفكر التربوى معالجات مختلفة للجوانب التربوية والتعليمية فى دولة الكيان الصهيونى ، لكن هذا كان نادرا فى قطاعات الفكر التربوى ٠

ونجد الدراسات التربوية توجه إلى بحث مفهوم الثقافة على أساس أنها هى التى تشكل محتوى التربية ومادة التعليم ، فإذا عولجت الخصائص العامة للثقافة نجد أفكارا يمكن أن تقال فى أى مجتمع وفى أى زمان ٠ إن دراسة الخصائص العامة أمر حيوى وضرورى ، ومن الطبيعى ، ما دامت هذه القضية تعالج فى (فلسفة التربية) أن تعالج على هذا النحو التجريدى العام ، ولكن الوقوف عند حدها أمر غير مقبول ، فما هى بعد ذلك خصائص الثقافة العربية بصفة عامة والثقافة المصرية بصفة خاصة ؟ قليل جدا من الدراسات التربوية توجهت للإجابة عن هذه الأسئلة ٠ ولم يكن يشين الدراسة الفلسفية على وجه الإطلاق إذا أتبعنا الحديث العام بحديث عن أمثلة تطبيقية من واقع مجتمع خاص ، فذلك كان يمكن أن يزيدها وضوحا ويكسبها قوة تأثير ٠

وفى هذا أيضا كان من الموضوعات التى تطرقها كتب التربية (تنوع الثقافات) ، فإذا بنا نجد الكلام فيه مجرد كلام عام ولم يكتمل بدراسة ما كان فى مصر، وخاصة قبل الثورة ، من تنوع ثقافى بصورة " مَرضية " أفقدت المجتمع كثيرا من طاقاته ، وبددت كثيرا من جهود أبنائه ، فثقافة تنبع من معاهد التعليم الدينى ، وثقافة تتشكل بما كان يتم بمدارس ومعاهد الدولة التى أقامتها وفق النمط الغربى الحديث ، وثقافة متأثرة بالعديد من المدارس الأجنبية المختلفة تنقسم هى نفسها باختلاف المدرسة ، فمن إنجليزية ، إلى أمريكية ، إلى فرنسية ، إلى يونانية ، إلى ألمانية ، إلى إيطالية ، إلى أرمنية ٠٠إلخ ٠ إن

دراســـة هذه الظاهرة تحت هذا الباب الذى أشرنا إليه كان من الممكن أن تلحم بين الفكر التربوى وبين حركة الثقافة والمجتمع فى مصر ، لكن هذا لم يحدث بكل أسف ، إلا من خلال دراسة تاريخ التعليم .

كذلك فإن المستقرئ لإنتاجنا التربوى كان يمكن أن يلمس إهمالا للجهود العربية الفكرية فى العصور الوسطى والحديثة ، صحيح أن مجرد العيش على فــتات الماضى يحيل فكرنا إلى مجرد اجترار ويصيبه بالعقم والجدب ، ويفقدنا حرية الحركة وتكييفها وفقا لمتطلبات الحاضر وحاجات الواقع المتغيرة ، إلا أن مــراحل النمو الفكرى مستمرة ومتصلة الحلقات ، كل مرحلة لابد أن تتأثر بما قــبلها وتؤثر فيما بعدها ، وأن نتصور إمكان أن تنعزل مرحلة عن سابقتها أو لاحقتها ، فمثلنا كمثل من يتصور إمكان ألا تتأثر مرحلة المراهقة – مثلا – بما كانت عليه فى مرحلة الطفولة ، وأنها لن تؤثر فى مرحلة النضج والرجولة . وإذا كــان هذا من الصعب تصوره ، إلا أنه قد حدث بالنسبة لفكرنا التربوى ، حــيث افتقد من الصلات ما يمكن أن يجعله يستفيد من الجهود العربية الفكرية السابقة .

ولا شك أن شدة التبعية التى كان عليها هذا الفكر ، جعلت الأنظار مشدودة دائمــا لما يقوله الأجانب فقط ، حتى ضعفت قدرة العقلية العربية على التفكير والابــتكار التعليمــى ، وبالتالــى عدم الاهتمام بكتابات السابقين من المفكرين العرب لاعتقاد خاطئ بأنهم لم يقولوا شيئا ذا بال . إن هناك بعضا من الأفكار والآراء التــى يمكن أن تجد لها مثيلا فى كتابات مفكرينا السابقين ، ومع ذلك يســتعان فى التعبير عنها بكتابات الغربيين ، فكأن الفكرة الواحدة تكون ساذجة وتافهــة إذا عبــر عنها عربى ، وعميقة ورائعة إذا عبر عنها أجنبى ، ومتى تلمــس هــذا التوجه ؟ خلال ثورة يوليو التى كانت تقود حركة تحرير ضخمة للشعوب المقهورة !

وأذكر أننى عندما بدأت أطرح فكرة دراستى للدكتوراه عن الفكر التربوى فـــى مصـــر فى عهد الاحتلال البريطانى ، كانت هناك موجة استنكار ورفض وســـخرية : وهـــل كـــان لديـــنا فكر تربوى ؟ وأثبتت الرسالة ورسائل أخرى اســـتكملت حلقات تاريخ الفكر التربوى فى مصر فيما بعد ، بالفعل أن قد كانت هـــناك أفكـــار رائعـــة ، لـــو حرص علماء التربية على تبنيها والإضافة إليها وتعمـــيقها ومناقشتها ، فقد كان هذا من شأنه أن يكسب فكرنا أصالة وإبداعا ، لكن الفكر انبتر عن الماضى ، حيث ابن سينا والفارابى وابن رشد والغزالى ، كمـــا غاب عن الفكر الحديث عند الطهطاوى وعلى مبارك ومحمد عبده وأحمد لطفى السيد ، وهُرع إلى الينابيع الغربية كى يبنى عليها فكرا ينشئ به مواطنين لثقافة مختلفة تماما !!

وإذا كـــنا قـــد أشرنا من قبل إلى وقوع الفكر التربوى فى مصر فى براثن الفكر التربوى الأمريكى فى صيغته البراجماتية بصفة خاصة ، فلابد أن نسجل هـــنا أن الاطلاع والتفاعل مع الجهود الفكرية الأجنبية أمر ضرورى ، إلا أن الأمر عندما يتجاوز ما يمكن تسميته بحدود الأمان ، يقع الفكر فى جب التبعية ، ويصاب باغتراب عن الواقع المجتمعى الذى يعيش فيه ويتنفس هواءه . ولعل هذا كان سببا رئيسيا فى فشل بعض التجارب والمشروعات التربوية فى مصر وخاصـــة فى السنوات الأولى للثورة ، والتى تمت تحت مظلة ما سمى بالتربية الحديـــثة ، ممـــا جعل البعض يسئ الظن بها ويتهمها بأنها تربية لا تسمن ولا تغنى من جوع :

فغرض التلميذ وميله أخذا على أنهما غرضه وميله الحاليين ، يقف الأمر عندهما وينتهى عند إشباعهما ، ومن محاولة استخدامهما فى خلق ميول جديدة وأغراض حيوية ، تتسع وتتعمق حتى تصل إلى الأغراض الاجتماعية والميول المتعلقة بصالح الجماعة .

ونشاط التلميذ أخذ على أنه النشاط الحركى فقط ، وأخذ على أنه غاية فى حـــد ذاته ، لا وسيلة لاكتساب معارف وميول ومهارات جديدة ، وأصبح معيار الطريقة أن نرى التلاميذ ينشطون ويجرون ويتحركون ، ويقصر التوجيه لهذا النشـــاط ، فيكفى مثلا أن يرى المدرس تلاميذه سعداء بالجرى وراء الفراشات يصطادونها دون توجيه لهذا النشاط وتفسيره تفسيرا اجتماعيا .

وأخـــذ القول بأن المعرفة والمواد الدراسية ليست غاية فى ذاتها وإنما هى أدوات لمعالجـــة مواقف الحياة ، على أنه القول بعدم أهميتها وانتهى الأمر إلى إهمـــال العلـــم وإهمال المعرفة ، أو على الأقل وضعهما فى المرتبة الثانية أو الثالـــثة ، والمـــناداة بإلغاء المواد الدراسية ، واشتد الهجوم على الموضوعات الصعبة كالنحو وجدول الضرب والتاريخ القديم دون نظر إلى القيمة الاجتماعية الضرورية لهذه الموضوعات .

حسن النوايا لا يكفى لإصلاح الأزهر :

سلسلة طويلة منذ أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر ، عندما بدأت أول خطـــوات الإصـــلاح والتطوير للأزهر الذى لم يكن مجرد " درة " على جبين مصـــر وحـــدها ، بـــل كـــان كذلك بالنسبة للعالم الإسلامى كله ، لكن الجمود والـــتخلف طالاه بينما العالم من حوله يركض نحو التغيير والتطوير والتجديد ، وخاصة بعد أن بدأ ظهور نمط جديد من التعليم فى عهد محمد على على النمط الغربـــى الحديث ، بدأ شيئا فشيئا ، وبعد عدة عقود ، يسحب البساط من تحت أقـــدام الأزهر ، ولا يعود الأزهر أملا وطموحا لكل من أراد التعلم ، واقتصر فـــى الغالب والأعم على الفقراء فى العقود الأخيرة ممن كانوا لا يقدرون على تكاليف التعليم على النمط الغربى الحديث .

وكان آخر تطوير نال الأزهر قبل الثورة هو الذى قام به الشيخ المراغى عام ١٩٣٦

وعندما بدأت يد الثورة تمتد إلى عدد من البلدان الإفريقية بصفة خاصة ، نقــل البعض ممن زاروا هذه البلدان إلى قيادة الثورة أنهم لاحظوا أن المبشرين الأجانــب ، والذين كان عدد منهم يعمل لحساب جهات أمنية إنجليزية وأمريكية وإيطالية لا يعظون فقراء إفريقيا الذين يعانون من الجوع والعرى ، بمجرد كلام عــن الجــنة والنار وضرورة الإيمان بالله ، وإنما يقدمون لهم مساعدات عينية يحتاجونها كالغذاء والكساء والدواء والمأوى ، وعندما يتساءل هؤلاء المعوزين عــن الدافع الذى يدفع هؤلاء المبشرين لأن يفعلوا ما يفعلوه ، كان الباب ينفتح على مصراعيه للأهداف الحقيقية ، فيجدون قبولا لها بسرعة وحماسا .

هــذا فــى الــوقت الذى كان مبعوثو الأزهر يكتفون بالوعظ الكلامى ، والتركيز على قضايا ميتافيزيقية قد لا تستوعبها عقول هؤلاء البسطاء ، فضلا عن الجهل باللغات التى كان الإفريقيون يعرفونها ويتعاملون بها ، مما جعل من تأثيــر الأزهريين ضعيفا ، وإذا كان هناك من تأثير كان يحدث ، فقد كان عن غير طريقهم !

ولعــل الشهادة التى أدلى بها الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين لصفحة دنيا الثقافة فى جريدة الأهرام فى ٨/٨/ ١٩٨٥ تؤكد على ذلك ، فقد ذكر أنه ذهب إلــى سنة ١٩٥٩ فى صحبة السادات عندما كان رئيسا لمجلس الأمة فى بعثة لغانا لتهنئة نكروما بالاستقلال ، وفى السنة التالية ذهب بصحبة السادات أيضا لتهنــئة ســيكوتورى باستقلال غينيا ، وفى كلتا المرتين رأيا على الطبيعة ما نعرفه كمعلومات نظرية عن الحزام المسلم الممتد غربا من المحيط وشرقا من البحــر الأحمر ، أو ما يسمى بالشريط الواقع جنوب الصحراء ، لمسا أن أفراد هــذه الشــعوب مسلمين متمسكين بدينهم إلى أقصى الحدود ، لكنهم لا يعرفون العربية ، ويجهلون الكثير عن الدين.

وكــان هــذا الحزام المسلم مفتوحا لإسرائيل تقوم فيه ببعض المشروعات الصغيرة التى ترشد الأهالى إلى تحسين زراعتهم ، وكانت هذه المشاريع أشبه

بمـــدارس زراعة أو صناعة متوسطة ، وطبعا كانت الدول الأوربية المستعمرة فـــى ذلك الوقت تعطيها هذه الفرصة ، وكانت هذه المناطق أيضا مجالا واسعا لبعثات التبشير ، كما أشرنا .

هـــنا بـــرزت فكرة مهمة : لم لا يحدث تكامل بين العلوم الحديثة والعلوم الدينية فى عقل طالب التعليم الأزهرى ، بحيث نجد أمامنا طبيبا ذا ثقافة دينية ، ومهندسا ، ومحاسبا ، وزراعيا ...وهكذا ؟

ومـــن هنا دارت عجلة التطوير بسرعة ، خاصة وقد وقفت وراءها يد القـــيادة السياســـية تدعمها وتؤازرها ، فصدر قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، فاتحا الأبواب لإنشاء كليات طب وهندسة وتربية وتجارة وزراعة .. إلـــخ ، كل ذلك وغيره ، بعد أن كانت جامعة الأزهر تقتصر على كليات ثلاثة هى : أصول الدين والشريعة واللغة العربية .

ولأول مرة أيضا ، ينفتح الباب أمام البنات كى يتعلمن داخل قبة الأزهر ...

وبالفعـــل كان الحدث الكبير هو إنشاء كلية للبنات الإسلامية فى العام ٦٢/ ١٩٦٣ ، فقـــد كـــان الوقت قد حان لتدخل الفتاة الأزهر ، إذ أن طلب العلم هو فريضـــة الإسلام على كل مسلم ومسلمة على السواء ، وكانت كلية البنات كلية جامعـــية تتشـــعب فـــيها الدراســـة إلـــى شعب للدراسات الإسلامية والعربية والاجتماعية والنفسية والطب والعلوم والتجارة ...إلخ

لكننـــى مـــا زلت أذكر فى حديث مع الراحل فتحى رضوان ، أن عرض القانون جاء فى نهاية دور الانعقاد لمجلس الأمة ، حتى لقد انتفت المناقشة إلى حد كبير ، وأصبح ينادى فقط على مواد القانون بأرقامها لطلب الموافقة عليها !

إن قراءة أهداف التطوير وفلسفته ودوافعه يصعب النيل منها حقا ، لكن ما انتهى إليه أمر التطوير فى السنوات التالية لابد أن يشعرنا بقدر غير يسير من الأسى حقا ...

فلـــم يحـــدث هذا التكامل بين العلوم الحديثة وبين العلوم الدينية ، واقتصر الأمـــر علـــى مجرد (إضافة) كليات تكاد تكون نسخا مكررة من مثيلاتها فى الجامعات الأخرى المدنية ، بحيث إذا سألت عن الفرق بين كلية الطب بجامعة الأزهـــر وكلـــيات طب قصر العينى والدمرداش وغيرهما ، فلن تجد إلا النذر اليسير ٠

ولأنى – ربما – أدرى بالنسبة لكلية التربية بالأزهر ، فإن الكثرة الغالبة من المقـــررات هـــى هى مثل التى تدرس بكليات التربية الأخرى ، باستثناء وجود مقرر باسم التربية الإسلامية ، وقسم يظللها ٠

كـــان المتصـــور أن يتم تدريس – مثلا – تاريخ التربية ، بالتركيز على تـــاريخ التـــربية الإسلامية ، والتربية المقارنة ، بالتركيز على نظم التعليم فى العالم الإسلامى ٠٠٠وهكذا ، لكن شيئا من هذا لم يحدث !

وفى جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/١٥ تحدث الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر فى ذلك الوقت ، مجيبا على سؤال نصه :

كـــان الهـــدف كما قيل من إنشاء الكليات العلمية والعملية بالأزهر كالطب والهندسة ٠٠ إلخ هو توفير الدعاة الذين يجمعون بين الثقافتين العلمية والدينية لإرسالهم إلى الدول الإفريقية الإسلامية المحتاجة إلى التخصصين معا : علمى ودينى ، فهل تحقق هذا الهدف ؟

وكـــان جواب الشيخ " لم يتحقق فعلا ٠٠٠ونحن حتى فى بلادنا فى حاجة إلى هذا النوع من الدارسين " ٠

وكان القانون قد حاول تذويب الحواجز بين التعليم الأزهرى والتعليم العام نهائيا بالنص الصريح على أنه فى جميع المراحل يتاح للحاصلين على شهادات المعاهد الأزهرية مواصلة التعليم فى معاهد التعليم العام وسائر جامعات الدولة ، كمـــا يـــتاح للحاصـــلين على شهادات التعليم العام مواصلة التعليم فى معاهد الأزهر أو جامعته (المادتان ٨٨ و ٨٩ من القانون) ٠

ولا شـــك أن فـــى هـــذا طموحا عظيما ، لكن تنفيذه لم يحدث ، فقد استمر التعليم المدنى مقفلا لا يبيح نقل طالب أزهرى إليه ، ولا التعليم الأزهرى أتاح بالفعل انتقال طلاب التعليم المدنى إليه ٠

الجامعة تحت السيطرة :

فـــى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر من عام ١٩٥٢ ، ولما يمض على الثورة ثلاثة شهور تألفت لجنة برئاسة على ماهر ، لتطوير التعليم الجامعى فى مصر ، حيث انتهت إلى تقرير لابد لكل من يقرأه أن يشعر بالكثير من التقدير والإعجـــاب لهذا المنهج العلمى الدقيق فى التفكير الجامعى للتطوير ، ولا يتسع المجـــال للتفصيل ، لكن يكفينا هنا الإشارة إلى طريقة السير بالنسبة لهذه اللجنة التـــى كـــان يمكن أن تكتفى بأعضائها وهم من نجوم الجامعة والثقافة ، مثل : أحمـــد لطفى السيد – عبد الرزاق السنهورى – إبراهيم بيومى مدكور – محمد عوض محمد – عباس عمار – أحمد زكى – كامل منصور – محمد خلف الله – محمد شفيق غربال ٠٠

ومـــع ذلـــك فقـــد طلـــبت اللجنة إثر تأليفها أن تتوافر لها أعداد كبيرة من الإحصـــاءات التفصـــيلية التى حددتها والتى تغطى مختلف جوانب التعليم عبر سنوات متعددة ٠٠

وطلبت كذلك مجموعة القوانين واللوائح المختلفة المتصلة بالجامعة ٠٠

وكتبت إلى وزراء المعارف السابقين والوكلاء الحاليين والسابقين ، ولفيف كبيـــر من أهل الفكر والرأى المعنيين بشئون التعليم وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعـــات ، ورئـــيس الجامعـــة الأمـــريكية ومدير المعهد الفرنسى فى مصر يستطلعون آراءهم فى الخطوط العامة لأعمال اللجنة ٠٠

وكتبت اللجنة كذلك إلى عمداء الكليات الجامعية برجاء أن تساهم مجالس الكلـــيات فى وضع الأسس لمستقبل الجامعة المنشود ، وأن تمد اللجنة بثمرات

بحـــثها وتجاربها ، وأن تعاونها فيما تضطلع به من مهمة جليلة الأثر فى حياة الـــبلاد . وطلبت اللجنة من العمداء جمع المقترحات والملاحظات من الأساتذة والمدرســـين والمعـــيدين بالكلـــية ، وكذلك رغبات الطلاب ، أفرادا وهيئات ، المتصـــلة بألـــوان نشاطهم الرياضى والاجتماعى والثقافى ، وأن تعرض هذه الآراء كلهـــا أمام مجلس الكلية ليناقشها ويمحصها وينتهى إلى تقرير جامع فى الموضـــوع يعبـــر عن رأى الكثرة ، ويورد كذلك الآراء الأخرى ، مع تعيين أستاذ تختاره الكلية مقررا عنها أمام اللجنة للاستعانة به عند بحث ذلك التقرير ومناقشته.

ومـــما لا يقـــل عـــن ذلك أهمية سعى اللجنة للاستفادة من الخبرة العالمية فاستحضـــرت اثنـــين وأربعـــين تقويما للجامعات الأوربية والأمريكية أمامها للاستفادة منها ، ووضعت أمامها خلاصات مفصلة لتقارير عن التعليم الجامعى فى انجلترا من لجنة الإعانات الجامعية سنة ١٩٤٧ ، وعن المؤتمر التحضيرى لممثلـــى الجامعات الذى انعقد بمدينة (أوترخت) سنة ١٩٤٨ بناء على دعوة اليونسكو وأعماله وتوصياته .

إنهـــا طـــريقة علمـــية من الدرجة الأولى ، فضلا عن قوميتها ، وأيضا عالميـــتها ، وهـــى كذلك تحيط بالموضوع من مختلف جوانبه ، وتسمع وتقرأ للعديـــد من أطرافه وذوى المصلحة ، حتى الطلاب الذين يغيبون عادة عن أى تطوير ، مع أنهم هم المستهدفون من أى تطوير ، ومع أنهم هم أصحاب المنفعة والمصلحة .

لكن العواصف السياسية التى مرت بها مصر بعد ذلك لم تتح للكثير مما توصلت إليه اللجنة أن يعرف طريقه إلى التنفيذ .

فقد كان لطلاب الجامعة قوتهم السياسية المعروفة التى كانت تصل إلى حد إسقاط الوزارات ، وكان للأحزاب السياسية حضور قوى بينهم وبصفة خاصة التيار اليسارى والإخوان المسلمين ، والوفد ، مما كان له أثره فى اضطرابات

قــوية خاصة إبان الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر أوائل عام ١٩٥٤ ، حيث وضح الميل الشديد إلى صف محمد نجيب ٠

ثم إذا بالجامعة تشهد لأول مرة ما يشبه المذبحة بين عدد من أعضاء هيئة الــتدريس بهــا حــيث تم فصل ما يقرب من خمسين ، على أساس أنهم قوى مناهضة للثورة ، أو غير أصدقاء لها ٠

وعــندما تعاقدت حكومة العراق آنذاك مع عدد من الأساتذة المفصولين ، منعــتهم الســلطات المصــرية مــن الســفر ، وفقا لحديث بعضهم إلى مجلة روزاليوسف ١٩٧٥/٢/١٧

كانت السوأة الكبرى فى هذه الحركة غير الديموقراطية أنها وضعت مثلا ونموذجا أمام أساتذة الجامعات ، ماذا يمكن أن يحدث لكل من تسول له نفسه أن يقــف موقــف المعارضة والمخالفة ٠ لقد كان معظمهم يخالف ويعارض فكرا ورأيــا ، ولم يكن فى هذا ما يشين ويهدد أمن الدولة ، ولو كانت هناك أعمال على سبيل الحركة المادية العملية لمناهضة الثورة ، لكان ما حدث يمكن تبريره ، أمــا مجــرد المخالفة والمعارضة ، فقد كان هذا إيذانا بعصر جديد فى غير صالح استقلال الجامعة ٠

ونضيف إلى ذلك أن هذا الإجراء فتح الباب لكتابة التقارير من قبل البعض ضد زملاء لهم ، بحيث يكفى أن تكون هناك منافسات مهنية وعلمية لكى تدفع هذا وذاك أن يكتب مدعيا على آخر بأنه ضد الثورة ، فأصبح كثيرون يخشون التحدث أمام الآخرين ، وغرس هذا نزعة خوف وعدم ثقة ، وربما التقوقع لدى آخرين ٠

وقــد تفاقم هذا الأمر بعد ذلك عندما تم تشكيل الاتحاد الاشتراكى وأصبح هــناك مــا يســمى بالتنظــيم الطليعى السرى ، الذى كانت له تشكيلاته داخل الجامعات بين الأساتذة وبين الطلاب ، وانتعش عصر كتابة التقارير الكيدية بين كثيرين !

وكانت هناك فكرة شائعة ، ولكثرة ترددها صدقها المسؤولون عن التعليم الجامعـــى فصـــرفهم تصديقها إلى التفكير فى تحليلها لمعرفة مداها من الصحة وكـيف شـــاعت ولماذا شاعت ، وهذه الفكرة مؤداها أن الفرق الجوهرى بين التعلـيم الجامعى قبل الثورة وبعد الثورة هو أن الجامعات المصرية كانت قبل الثورة تهتم بالدراسات الأدبية أو ما يمكن تسميته بالدراسات الإنسانية فأصبحت بعد الثورة تهتم بالدراسات العلمية وتهمل الدراسات الإنسانية ٠

وقد أثبت لويس عوض فى كتابه (الجامعة والمجتمع الجديد ، ص ٥٧ ، ٥٨) أن هـــذا غيـــر صحيح ، فمن قراءة الاحصاءات التى أوردها يتضح أن الدراســـات الإنسانية ظلت خلال ٢٨ سنة من بدء حياتنا الجامعية الرسمية فى ســـنة ١٩٢٥ حتى قيام الثورة ، إما متعادلة تقريبا مع الدراسات العلمية ، وإما تتميـــز باختلال طفيف لصالح إحدى الثقافتين ، حتى إذا انتقلنا إلى الإحصاءات المتعلقة بالسنوات العشر الأولى للثورة فسنجد أن الثورة قد ورثت فى عام ٥٢/ ١٩٥٣ مـــا مجموعه ٢٦،١٨٧ طالبا متخصصا فى الإنسانيات ، فتضاعف هذا العـــدد فى عشر سنوات حتى بلغ ٥١،٣٤٠ طالبا فى عام ١٩٦١/٦٠ ٠ كذلك جـــرى التوســـع فـــى الدراســـات العلمية بنفس المعدل فارتفع عدد طلابها من ١٦٣٠٧ طالبا فى ١٩٥٣/٥٢ إلى الضعف أيضا فبلغ ٣٣,٨٨٥ طالبا عام ٦٠/ ١٩٦١

وهكذا نجد أن التوازن بين الإنسانيات والتخصصات العلمية العملية استمر هو الحاكم ، بينما كانت متطلبات التغيير الاجتماعى ، وفى ظل خطط التنمية أن يمـــيل الاتجـــاه إلى الكفة العلمية العملية ، دون أن نقصد بهذا التقليل من قيمة العلـــوم الإنســـانية ودورهـــا ، ويبدو أن سببا مهما كان وراء ذلك هو سياسة الانتســـاب التـــى اقتصـــرت علـــى الكليات الإنسانية ، حيث كان بابها مفتوحا باستمرار ٠

ولأن قبضـــة الدولة كانت قوية على مختلف المجالات فقد ظهرت فكرة " مكـــتب التنســـيق " كآلية تسعى إلى تحقيق تكافوء الفرص بين الحاصلين على الـــثانوية العامـــة ويـــريدون أن يلتحقوا بالجامعة ، وهى الآلية التى ما زالت مســـتمرة حتى الآن على الرغم من أن الدولة قد سارت فى اتجاه آخر يبعد عن التوجيه والتحكم .

لكـــن آلية المكتب ، على حسن الدافع لها ، أصبحت تجنح – بغير قصد – إلى صور من افتقاد العدل والموضوعية فى التطبيق ، ومثال ذلك :

- أنهـــا تعتمد اعتمادا كليا على نتيجة الامتحان النهائى للثانوية العامة ، مما أشعل نار الدروس الخصوصية ، وبالتالى فإن الفائز فى كثير من الأحيان هم القادرون على دفع ثمن هذه الدروس ، من أبناء الأغنياء .
- ومـــن المعـــزوف أن امتحاناتنا تركز على الحفظ والاستظهار مع الأسف الشديد ، وتقف عند حد قياس الكم المعرفى الذى حصله الطالب ، وبالتالى فمجموع الدرجات الذى يحصل عليه الطالب ليس مقياسا موضوعيا للحكم عليه .
- ونتيجة لتحكم مجموع الدرجات ، فكثيرا ما يجد الطالب نفسه وقد قذف به إلى تخصص لا يميل إليه ، فيسير فى دراسته متعثرا .
- ولـــربما وجـــد الطالب نفسه وقد أختيرت له كلية فى جامعة فى محافظة أخـــرى ، قد تكون بعيدة عن مسكنه ، فيجد نفسه أمام مشكلة تكاليف إقامة بعيدا عن الأسرة ، قد لا يقدر عليها البعض .
- رســـخ مكـــتب التنســـيق " طبقـــية تعليمية " – إذا صح هذا التعبير – ، فأصـــبحت هـــناك مجموعة من الكليات تسمى " كليات القمة " ، وأخرى تسمى " كليات القاع " ، و " كليات الوسط " ، وكأن الدراسات الصيدلية – مـــثلا – أرفـــع مقاما ، وأفضل من الدراسات الزراعية ، وهو أمر غير صحيح ، فلكل مجال وظيفته ودوره الذى لا يمكن أن ينكر .

المجانية المفترى عليها :

وشـــاع بين كثيرين أيضا أن الثورة هى صاحبة الفضل فى تقرير مجانية التعليم ، وهذا أمر فير دقيق تاريخيا ويحتاج إلى توضيح الأصول التاريخ لينال كل ذى حق حقه ، ومن المهم أن ننبه القارئ أن الرأى الذى نثبته هنا سبق لنا أن كتبناه فى مجلة المصور ، العدد ٢٤٢ ، الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وكـان – فـى حدود علمنا – أول مرة تتعرض فيها مجانية التعليم فى عهد الثورة للنقد ٠

ظل التعليم فى مصر طوال عهود التاريخ المختلفة خدمة يستطيع أى فرد الحصـــول عليها دون أن يتكبد فى سبيل ذلك مصروفات تعجزه عن تحقيق هذا المطلـــب ، إلـــى أن ابتليت البلاد بالاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ فبدأنا نسمع لأول مرة عن فرض مصروفات على التعليم ٠ صحيح أن رياض باشا قد قرر شـــيئا مـــن ذلـــك ســـنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلاميذ بمدارس الحكـــومة " الملكـــية " – أى المدنية غير العسكرية – (بندى ٣ و٤) الصادر باعتماده الأمر الخديوى فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤ ، إلا أن أحدا لم يجرؤ على تنفيذه ٠ ويبدو أن سلطات الاحتلال قد وجدت فى هذه المبادرة ما يشجعها على تقرير المصروفات فأحيت القانون وبدأت فى تنفيذه بالفعل منذ سنة ١٨٨٥ ٠

والشئ المؤكد هو أن عودة مجانية التعليم بدأت على يد وزارة الوفد ٤٢/ ١٩٤٤ ، مع التنبيه على أن طه حسين كان مستشارا فنيا لوزارة المعارف التى كان يتولاها أحمد نجيب الهلالى ، واقتصرت المجانية على التعليم الابتدائى ٠

فلما عاد الوفد إلى الكم عام ١٩٥٠ ، كان أول ما قامت به الوزارة ، حيث كان طه حسين هو وزير المعارف ، مد مظلة المجانية إلى التعليم الثانوى ٠

وظل التعليم الجامعى بمصروفات إلى أن أعلن جمال عبد الناصر مجانيته عام ١٩٦٢ ٠

وللإنصـــاف أيضـــا لابـــد من التذكير بأن هناك أبوابا متعددة كان الطالب الجامعى يتمتع من خلالها بالمجانية ، أبرزها الحصول على ٦٠ أو ٦٥ % (لا أذكـــر بالضبط) من مجموع درجات الثانوية العامة ، ويمكن أن يستمر متمتعا بهـــا إذا حصل على تقدير جيد على الأقل فى السنوات الجامعية ، وكاتب هذه السطور – مثل كثيرين – قد تمتع بهذه المجانية قبل تقريرها رسميا ٠

كـــذلك كانـــت هـــناك البطولات الرياضية ، ومسابقة ثقافية تعقدها وزارة المعارف لطلاب التوجيهية ، يتمتعون من خلال التفوق فيها على المجانية ٠٠ وهكذا ٠

وتمتع بالمجانية أيضا هؤلاء الذين كانوا يحرزون بطولات رياضية ٠٠

وقـــد كان تقرير المجانية يقوم على فلسفة مؤداها أن الغنى واليسار ليسا مزية أساسية فى طبيعة الأغنياء والموسرين تمنحهم من الحقوق ما يحظر على الـــناس ، وأن الفقـــر والعـــوز ليسا عيبا أساسيا فى طبيعة الفقراء والمعدمين يحرمهم من الحقوق ما يباح لغيرهم من الناس ، وإنما الفقر والغنى – فيما يقول د٠ طـــه حسين – عرضان من أعراض الدنيا لا ينبغى أن يكون لهما أثر فى تحقيق العدل والمساواة بين الناس ، وإذا احتاج الوطن أن يذود أبناؤه عنه غارة العدو ، فلن يختص الأغنياء بشرف هذا الدفاع !

لكننا – غالبا – ما نسئ تطبيق المبادئ الرائعة ، وتكون النتيجة على غير ما كنا نأمل ، فينتهزها البعض فرصة للنيل من المبدأ مصورين أنه سبب كل ما أصاب التعليم بعد ذلك من سيئات :

فلقـــد كان متوقعا بطبيعة الحال ، وقد رأى الناس أن التعليم قد أصبح حقا بـــدون مقابـــل يقعد بهم عن التمتع به ، أن يتوافدوا بكثرة لا مثيل لها يطرقون بـــاب التعلـــيم ، فهل هيأت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى الأمور التى يمكن أن تواجه بها هذا الطوفان ؟

الإجابة بالنفى إلى حد كبير ، فلقد كان الأمر يستلزم مضاعفة لعدد المبانى المدرسية ، ومضاعفة لأعداد المدرسين ٠٠و٠٠و مما هو معروف من " ضروريات " العملية التعليمية ٠

لكن المعارك الضارية التى كانت مصر تخوضها ضد الصهيونية والاستعمار كانت تستأثر بالكم الأكبر من الميزانيات والأموال ، ويكفى أن نستحضر إلى الأذهان ما حدث للجيش نتيجة عدوان ٥٦ ، من إعادة تسليح وتكوين ، والكارثة الكبرى فى ٦٧ ، وخمس سنوات فى تمويل عشرات الألوف من قواتنا على أرض اليمن ، لنتيقن من أن عملية الاستنزاف هذه ما كان لها أن تتيح لوزارتى التربية والتعليم العالى أن تقوما بمواجهة طوفان الطلاب المتزايد على أبواب التعليم ، فماذا كانت النتيجة ؟

تزايد تدريجى لأعداد التلاميذ فى الفصل الواحد ، حتى تجاوزت الكثافة حدود الأمان ، وتعلية للمبنى المدرسى ، وتآكل فى المساحات الخضراء والمساحات الخالية فى المبانى المدرسية من أجل بناء مزيد من الفصول ، وزيادة فى الأعباء الملقاة على عاتق المدرسين ، ثم بدأت السوأة الكبرى ألا وهى تعدد فترات الدراسة فى اليوم الواحد فى المبنى الواحد لتكون محصلة كل هذا تدن واضح فى جودة التعليم ، وبالتالى التأسيس لظهور السوق السوداء للتعليم ، من خلال الدروس الخصوصية ٠

وتكون النتيجة أن الهدف المقصود من المجانية وهو العدل الاجتماعى عامة ، والعدل التربوى بصفة خاصة ، قد تداعى ، ليصبح أبناء الأغنياء هم القادرون أكثر من غيرهم على دفع تكلفة الحصول على الخدمة التعليمية فى السوق السوداء !

هل يمكن أن يعزى هذا إذن إلى المجانية ، كما روج كثيرون فى السنوات الأخيرة ؟ كلا بالتأكيد ٠

إنـــنا هنا لا نستطيع أن نلوم سلطات الثورة ، وإنما هى بالفعل تلك الحروب الضـــارية والمعارك الشرسة التى فرضت على مصر من قوى متربصة سواء مـــن داخـــل المنطقة العربية نفسها أو من الخارج ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والصهيونية ٠

اختراق مؤسسات التعليم :

كـــنا قـــد أشـــرنا إلى تسيد الأحزاب والتنظيمات السياسية السابقة الساحة الطلابية فى الجامعة وفى التعليم الثانوى ، ومن هنا فقد حرصت سلطات الثورة على أن تزيح هذا النفوذ وتوجد لها قوة موالية تحمل رايتها ٠٠٠

كانـــت البداية سعى طلاب جامعتى القاهرة والاسكندرية للاحتفال بما كان يسمى يوم الشهيد يوم ١٣ يناير من عام ١٩٥٣ ، وكان الاتجاه الغالب للإخوان المسلمين ، والطلاب الشيوعيين ، حسب البيان الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت ٠ وساعد على التهاب الموقف زيارة شخصية إيرانية ثورية فى ذلك الوقت هو (نواب صفوى) من منظمة فدائيان إسلام ، الذى حمله الطلاب الإخوان على أكتافهم وألقى فيهم كلمة زادتهم اشتعالا ٠

كانت الثورة قد بدأت بتشكيل تنظيم " منظمة الشباب " بقيادة وحيد رمضان ، واتجهـــت قـــوة مـــن المـــنظمة هذه لتعبر عن موقفها فحدث اشتباك بين (المسايرين) و (المغايرين) ٠

وتكررت المشاهد ، بصورة أحد وأشمل أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ ، وبدأت بعد ذلك عمليات المحاصرة والاختراق والوصاية وما يشبه التأميم ٠٠٠

بـــدأت فكـــرة تقســـيم العـــام الدراســـى إلى فصلين دراسيين فى أواسط الخمســـينيات لا بـــناء على دراسة علمية تؤكد أهمية هذا النظام ، وإنما لهدف سياســـى لا يخفـــى علـــى أحـــد ، حتى " ينشغل " الطلاب منذ بداية الدراسة

بالاستعداد للامتحان فينصرفوا عن الاشتغال بالمسائل السياسية ! وكذلك بطبيعة الحال : أعضاء هيئة التدريس.

وبدأ التغيير ينال اللائحة الطلابية حتى يظلوا تحت السيطرة ، وذلك بأن :

- يتولى عميد الكلية رئاسة اتحاد الطلاب ، ويكون للاتحاد وكيل من الأساتذة ووكيل من الطلاب .
- ويتولى وكيل الجامعة رئاسة اتحاد الجامعة .

ولما كان العمداء والوكلاء قد أصبحوا بالتعيين لا بالانتخاب ، فمعنى ذلك أن قيادات الاتحادات الطلابية تنتهى فى حقيقة الأمر بتعيينات من الدولة نفسها ، مما يتناقض جوهريا مع فلسفة الاتحادات ، والتى هى أشبه بفلسفة النقابات فى بعض الجوانب .

إنه الأمر نفسه الذى شهدناه بالنسبة لنقابة المعلمين التى من المفروض أن تكون تنظيما " شعبيا " خارج نطاق السلطة حتى يمكن له أن يحافظ على حقوق المعلمين ويكون صوتهم لدى سلطة التعليم ، لكننا شهدنا ظاهرة " الوزير النقيب " ، وكان أول من قام بهذا الدور هو كمال الدين حسين .

صحيح أن الرجل ، بحكم ما كان يمثله من قوة نفوذ وسلطة فى قيادة الثورة قدم خدمات جليلة للمعلمين ، يكفى أن نذكر منها إقامة مبنى النقابة وفندق خاص بها ومستشفى على النيل مباشرة ، وكذلك على شاطئ الإسكندرية ، وغير هذا وذاك من خدمات ، لكن المسألة هى إرساء مبدأ خطير همش دور النقابة ، فأصبحت أضخم نقابة فى مصر هى أعجز نقابة كجماعة من جماعات الضغط فى مؤسسات المجتمع المدنى !

ومن الجهود التى بذلت لفرض الوصاية على الجامعة أنه فى عام ٦٧ كانت هناك نية لتحرير وظيفة مدير الجامعة من شرط الأستاذية ، وبالفعل ظهر مشروع قانون للجامعات تنص مادته الرابعة عشر على أن " يكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية من بين ذوى المكانة العلمية " ، وهى

عبارة فضفاضة ، كان يمكن أن تتسرب من خلالها عناصر من خارج الأساتذة ، لولا أن جاء زلزال النكسة ليذهب مشروع القانون أدراج الرياح !

ومنذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ حتى فبراير ١٩٦٨ كانت الجامعات تعيش حياة استسلام سياسى ، وكأن هناك اندماجا حقيقيا حدث بين عناصرها وبين الثورة ، ثم إذا بما سمى بمحاكمات قادة الطيران ، نتيجة هزيمة يونيو تفجر مظاهرات ضخمة داخل الجامعات كانت مثار دهشة ، فقد تعودت العين ألا ترى إلا مظاهرات التأييد ، وتعودت الأذن ألا تسمع إلا هتافات المؤازرة والمديح ، فإذا بالعكس يحدث ، مما أدى إلى سلسلة من التحركات السياسية والجامعية على أعلى مستوى ، نظرا لدلالة حركات الاحتجاج الشعبى ، خاصة وأنها انتقلت إلى الاسكندرية وتكررت فى نوفمبر من العام نفسه ، حيث امتدت إلى المنصورة ..

التقى عبد الناصر فى السادس من مارس برؤساء الجامعات ، والتقى بالمثقفين فى ٢٠ أبريل بجامعة القاهرة ، واتفق على أن يلتقى برؤساء الاتحادات الطلابية فى منزله فى ٢٤ من الشهر نفسه وتم الاجتماع الذى استمر ثلاث ساعات ونصف .

وصدر ما سمى ببيان ٣٠ مارس ، ثم أجرى عبد الناصر تغييرا وزاريا لوحظ فيه تعيين ستة من أساتذة الجامعات ، كان منهم د. محمد حلمى مراد الذى كان مديرا لجامعة عين شمس ود.عبد العزيز حجازى الذى كان عميدا لتجارة عين شمس وغيرهما .

لكن لابد من الإشارة إلى أن مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ كانت الدافع الرئيسى لظهور ما أصبح معروفا باسم (الأمن المركزى) على يد شعراوى جمعة الذى كان وزيرا للداخلية !! وهو التشكيل الذى أخذ ينمو ويتضخم ، ويصبح قوة كابحة مفترسة لكل من تسول له نفسه الخروج إلى الشارع للتعبير عن وجهة نظر مغايرة .

الكل فى واحـــــــد :

فى كثير من الأحيان ، فى الدول النامية عموما ، وربما فى مصر بصفة خاصـــة ، وعندما نتناول قضية التعليم فى فترة من الفترات ، يصعب إلى حد كبير أن يحصر الكاتب نفسه فى حدود ما هو تعليمى فقط ، ففضلا عما سبق أن أشرنا إليه من تلك العروة الوثقى بين السياسة والتعليم ، فإن فترة الثورة بصفة خاصـــة ، وما تنطوى عليه من سياسة تقوم على " الحشد " و " التوحيد " ، و " التســيير " كان لابد وأن تطول بقضاياها ومشكلاتها والتحديات التى واجهتها ، التعليم ، وبدلا من تلك المقولة الشهيرة على ألسن الناس أن التعليم هو المدخل لتطوير المجتمع ، نكاد نقول أن التعليم أحيانا ما يكون ضحية لأنواء السياسة ، من غير ضرورة أن يكون هذا بالقصد .

فلـــم تكـــن الثورة مجرد حركة تغيير قام بها " عسكرى " وإنما مجموعة كبيرة من العسكريين ، مما كان له آثاره بعيدة المدى على مجمل القيادة العامة للمجـــتمع ونهـــج التفكيـــر الذى ساد . ولم تكن المسألة مسألة عدد ضخم من الضـــباط الذين " تخللوا " أجهزة الدولة المختلفة ، داخليا وخارجيا ، وإنما هى تســيد ســمات " نمط شخصية " معروفة فى الدراسات النفسية هى " الشخصية العســكرية " التى تفرض نمط تفكيرها وسلوكها وتقديرها للأمور ، وعلاقاتها وتفاعلاتهـــا مع الآخرين ، طبيعة عملها والمجال الذين تتحرك فيه ، وسماتها تكـــون ناجحة جدا فى المجال العسكرى ، لكن هذه السمات نفسها قد تؤدى إلى نتائج عكسية عندما يكون مجال الحركة هو البنية الكلية للمجتمع .

لقد قاد قائد عسكرى مثل أيزنهاور الولايات المتحدة ثمانى سنوات ، لكن قـــيادة الدولـــة لم تتلبس بشخصيته العسكرية ، وإنما تلبس هو بالسلوك المدنى المعـــروف . وحكم الجنرال ديجول فرنسا عدة سنوات ، وحدث الشئ نفسه ، لكـــن فى مصر سرت عدوى الشخصية العسكرية لتطبع حركة المجتمع كله ، وفـــى مقدمـــتها التعليم بالطابع نفسه .. العسكرى . وليت ذلك قد تم بالنسبة

لســمات معينة أكثر من رائعة معروفة عن الشخصية العسكرية مثل الانضباط والــنظام والالتزام والجدية وسرعة الإنجاز ، ولكن فى سمات أخرى هى التى نود الإشارة إليها ٠

لعــل أبــرزها هــو تلك النزعة الواضحة ضد التعددية الفكرية ٠٠٠ففى المجال العسكرى هناك بالفعل الحاجة ماسة إلى أن يسود رأى القائد وخطته – وإن كان يتم الوصول إليها بتشاور أولا – ويحكم منطق : " نفذ أولا ثم اتظلم " ، وكذلك مقولة " الحسنة تخص والسيئة تعم " !! لكن المجال المدنى ليس بحاجة إلى ذلك ، هو بحاجة إلى التعددية فى كل الأوقات ، واستمرار المناقشة ، ودوام النقد والمعارضة ٠

والشخصــية العسكرية تتطلب ما يمكن تسميته " بالمنترية " ، لكن المجال المدنى والسياسى خاصة أحيانا ما يتطلب قدرا من المرونة ، والانصراف أحيانا عن الطريق ذى الخط المستقيم ٠٠

وهــى تــتطلب مــنطق المفاجــأة ، والسرية الشديدة ، لكن الحياة المدنية والسياسية تتطلب أن يكون كل شئ معروفا ، إن لم يكن للجماهير جميعا ، فعلى الأقل للدوائر المحيطة بالقيادة السياسية نفسها ، وتعود الناس ألا يسألوا لم ذهب وزيــر التربية فلان وأتى علان ؟ ولم جاء وزير التعليم العالى وذهب سابقه ؟ كتب توفيق الحكيم معبرا عن هذه النواحى فى كتابه الشهير (عودة الوعى) ، علــى الرغم من التحفظات التى يمكن أن تساق على دوافعه وتوقيت صدوره ، لكننا لا نستطيع أن ننكر صدق كثير مما ورد فيه :

" لــم نكن نعرف من أمورنا أو الأمور الخارجية إلا ما يلقى به هو (عبد الناصــر) إليــنا مــن فوق منصة عالية ، فى عيد من الأعياد أو مناسبة من المناســبات وكان يتحدث بمفرده الساعات الطوال ، وبغير كلفة ، حديثا يظهرنا أبطــالا بقــيادته ، ويظهر الدول الكبرى حولنا فى صورة أقزام ، فكنا نصفق

إعجابـــا وخـــيلاء ، وعندما كان يخطب بقوة قائلا عن دولة قوية تملك القنابل الذرية : " إذا لم تعجبها تصرفاتنا فلتشرب من البحر " كان يملؤونا الفخر " !!

ورســـمت سياســـة لابـــد أنها منظمة ومخططة من أجل إقناع الناس بأن موقفهم من الحاكم لابد أن يكون استسلاميا ، وبأن إجراءات القمع – فيما يقول د٠فـــؤاد زكـــريا – لا ينبغى أن تقاوم ولا حتى بالكلام ، وحوكم أشخاص فى السنوات الأولى وعوقبوا سنوات طويلة من الأشغال الشاقة لأنهم رددوا إشاعات ، أى عارضوا واعترضوا ، فى أحاديثهم الخاصة ، وتسلل الرعب إلى النفوس بالتدريج ، ومع الرعب ظهرت السلبية والنفاق والتحدث بلغتين ، والجهر بغير مـــا يؤمن به الإنسان ، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحـــتجاج ٠ ومع فقدان هذه القدرة ، فقد ملكة التفكير العقلى المتزن والحكم علـــى الأمور حكما صائبا ، إذ كان القمع مصحوبا بحملة دعاية منظمة ، قائمة على أسس " علمية " مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك إلا رأى واحـــد وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة ، تظل تردد تلو المرة ، إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها ، وإن لم يكن مقتنعا بها فى مبدأ الأمر ٠

ولعـــل مـــا كتبه عبد الرحمن الكواكبى فى دراسته القصيرة عن " طبائع الاســـتبداد " تفسر لنا لماذا تعاكس مثل هذه الفلسفة وتلك السياسة فلسفة التربية وسياستها ؟ إذ لم يكن من المعقول ، وكل من المعلم والموجه والمدير والتلميذ ، يعيشـــون فى مجتمع هذا نمط وسياسة إدارته الكلية العامة ، ويحدث فى قاعات التعلـــيم عكـــس ذلك ، ومن هنا كانت طريقة " التلقين " هى الطريقة المناسبة لإنـــتاج عقـــول تسمع ولا تناقش ، وطريقة لإدارة التعليم تؤكد على ضرورة التنفـــيذ بغير مشاركة ، وأن يألف المعلم أن تهبط عليه مناهج الدراسة من عل ليدرســـها ويعلمها للتلاميذ من غير أن يكون له الرأى الحاسم فى وضعها على اعتـــبار أن المسئولية سوف تقع على عاتقه هو ، وأن تقوم سياسة التقويم على

الامتحان الذى تحيط به إجراءات قمع وتخويف وسرية ، وإجراءات تقوم على افتراض أن الإنسان متهم ومشكوك فيه إلى أن يثبت العكس .

ونحن على وعى بأن الكثير من هذا كان قائما فى عهود سابقة على الثورة ، لأن منطق الحكم ، فى معظم فترات تاريخ مصر الحديث كانت تقوم على نفس المنطق المستند إلى التسلط ، ولكن جاءت فترة الثورة لتجعل كل هذا " منطقيا " ، وأنه من مصلحة البلاد ، وأنه ضرورة حتى لا يتسرب أعداء الثورة من عملاء الاستعمار والرجعية إلى الصفوف فيفسدوا منجزات الثورة ومكتسباتها .

ولقد أدت هذه الفلسفة وتلك السياسة إلى إقامة جدار نفسى بين المثقفين والثورة ، صحيح أنها اكتسبت ولاءهم السياسى ، إن لم يكن عن اقتناع ، فعن ضرورة عيش وحياة ، فإنها لم تستطع أن تكسب ولاءهم الإيديولوجى ، إلى الدرجة التى دفعت فيلسوفها الكبير محمد حسنين هيكل أن يكتب سلسلة مقالات ، بعد أن مضى على قيام الثورة تسع سنوات كان عنوانها (أزمة المثقفين) ، جاء فيها : " لقد كان الدور الطبيعى الواجب للمثقفين ، ليس مجرد أن " يتعاونوا " مع الثورة إنما أن " يتفاعلوا " مع الثورة ، أن " يتبنوا " قضيتها ، أن " يأخذوها " ، أن " يعطوها " من فكرهم " نظريتها الوطنية " ، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعملهم عقيدتها الثورية .. أى طريقها إلى التغيير الأساسى والجذرى للمجتمع المصرى " .

وقد برز الوصف الخاص بالولاء السياسى والولاء الإيديولوجى بصفة خاصة بعد غياب زعيم الثورة عبد الناصر ، فإذا بمئات الكتاب والمثقفين الذين كانوا يسايرون ويصفقون ويمدحون ويبررون ، ينقلبوا رأسا على عقب ، وإن كانت الحجة المكررة ، ذات المنطق القائل بأن الإنسان دائما يراجع نفسه ، وأن الحقائق لم تكن معروفة لنا بحيث نتخذ الموقف الصحيح .

وعلـــى الرغم من مرور سنوات تقرب من اثنى وثلاثين عاما على انتقال زعيم الثورة إلى رحاب الله ، فما زالت قضية عسكرة المجتمع المصرى ممتدة آثارها ، فمجتمعنا ما زال يعيش النهج العسكرى فى سياسة إدارته ، ويكفى أن يقوم باحث بدراسة جادة عن مستوى القوة الاجتماعية والنفوذ ، وجملة الخدمات الاجتماعـــية والصحية والترفيهية والاقتصادية والغذائية وغيرها التى يتمتع بها مجتمع العسكريين ويقارنها بمثيلتها فى مجتمع الجامعات المصرية ، ليتأكد من صـــدق مقولة استمرارية العسكرة ، على الرغم من أنها كانت تستند إلى بعض مبررات قيامها فى سنوات الثورة .

أعجاز نخل خاويـــــــة :

فـــى كثيـــر من البيانات التى كانت تلقى من قبل وزراء التربية والتعليم والتعلـــيم العالـــى ، ومـــا يصـــدر عن الوزارة من تقارير وكتب كان الطابع الإعلامـــى الدعائـــى هـــو الغالب ، دون تعمق فى العملية التعليمية من الداخل فالإحصاءات تقدم فى صورة تطورات ونمو واضح فى أعداد الطلاب ، وعدد المـــدارس والفصـــول المنشأة ، وعدد المعلمين ، والميزانيات المخصصة .. وهكـــذا ، لكـــن الأرقام فى حد ذاتها ليست دليلا علميا مقبولا للدلالة على مدى التطور الحادث .

وســـوف نلقى الضوء على حالة العملية التعليمية من الداخل ، من حيث " المناهج والمقررات " ، ومن حيث " طرق التدريس " و " المعلم " ، وخاصة فى التعلـــيم الابتدائـــى على أساس أنه يمثل القاعدة الأساسية لسلم التعليم كله ، إن حسنت القاعدة ، حسنت بقية المراحل ، والعكس صحيح ...

ففـــى تقريـــر مهم نشرته مجلة نقابة المعلمين (الرائد) عن حالة التعليم الابتدائى ١٩٦٢/٦١ ، فى عددها الصادر فى نوفمبر ١٩٦٢ ، جاء :

١- تبين من الزيارات المختلفة لمديريات التربية والتعليم أن المناهج المقررة في هذه المرحلة لم تتم دراستها دراسة مجدية ، ولم تستوعب استيعابا واعيا توجيهاتها وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف ، كما أن الكتب المقررة كانت فى حاجة إلى دراسة فاحصة .

كذلك لوحظ قصور فى مناقشة ومدارسة النشرات التى ترسلها الوزارة إليهم ، وتبعث بها إليهم لتبصيرهم ومعونتهم على أداء رسالتهم مع ما بذل فى ذلك كله من جهود وما أنفق فى إعداده من وقت ومن مال .

٢- أثبتت التقديرات أن مستوي الكفاية لدى عدد غير قليل من النظار أقل من المتوسط أو ينقصهم إدراك مسئولياتهم الفنية والإدارية ، وتعوزهم القدرة على أدائها أداء سليما ، ويتمثل ذلك فى عدم العناية بمدارسة المناهج والكتب ، وعدم الاهتمام بالندوات والاجتماعات بهيئة التدريس للدراسة والمناقشة فى سبيل النهوض بالمدرسة وعجزهم عن الإفادة الجدية فى مجالس الآباء والمعلمين وما إلى ذلك .

٣- لا تزال فكرة تقويم التلاميذ فى هذه المرحلة تقويما مستمرا على مدار العام الدراسى غير واضحة فى أذهان كثير من المعلمين والنظار والقائمين على شئون التعليم الابتدائى ، فهم لا ينظرون إلى هذا التقويم النظرة التربوية السليمة من حيث أنه وسيلة تشخيص وعلاج ، بل ينظرون إليه من زاوية ضيقة هى أنه وسيلة الحكم على التلاميذ فى نهاية العام ، ومن هنا نشأ اللبس فى فهم الغرض من التقويم والربط الخاطئ بين عملياته وبين نقل التلاميذ من صف إلى صف ، وقد أثبتت تقريرات اللجان فيما يختص بعمليات التقويم عددا من الأمور :

- أن بعض المعلمين لا يهتمون بإجراء اختبارات دورية للتعرف على المستوى التحصيلى للتلاميذ ، وإذا ما أجريت بعض الاختبارات فغالبا ما تكون غير دقيقة ولا شاملة ، ولذلك لا تؤدى الغرض منها .

- بفحص عينات من الدرجات المرصودة فى كراسات المكتب ، تبين أنها لا تعطى صورة حقيقية لمستويات التلاميذ بحيث يمكن اتخاذها أساسا لعلاج الضعاف منهم مما يفقد عملية التقويم أثرها .
- عدم اهتمام بعض المدرسين بتسجيل ملاحظات عن كل تلميذ بطريقة تساعد على فهم شخصية التلميذ ومعاونته على التقدم والنمو والتغلب على مواطن الضعف لديه .
- لا تطبق تطبيقا سليما القرارات والنشرات التوجيهية المتصلة بتنظيم العلميات التربوية والتعليمية ، وبخاصة عمليات التقويم لأن بعضا من النظار والمعلمين يكتفون باستيفاء التوقيعات عليها دون محاولة تفهم ما جاء بها والعمل على تنفيذه .

أما بالنسبة لطرق التدريس ، فنطالع فى دراسة هامة للدكتور محمد إبراهيم كاظم ، الذى كان أستاذا لأصول التربية بكلية البنات بجامعة عين شمس ، وأول عميد لكلية التربية بجامعة الأزهر ، ومنشئ جامعة قطر ، فى مجلة التربية الحديثة التى كانت تصدر عن الجامعة الأمريكية فى عددها الصادر فى أبريل من عام ١٩٦٨ ، الملاحظات التالية :

١-فى ضوء حاجة المجتمع الجديد إلى الفرد المدرب على التفكير السليم وإلى المجتمع الذى يحكم التفكير السليم وحركته وتفاعلاته وسلوكه ، فى ضوء هذه الحاجة ، وعلى الرغم من وضوحها ، وقفت المدرسة بعيدا ، فلا نجد التدريب على التفكير السليم ضمن اهتماماتها وبرامجها وخططها . ومما يعقد هذا الموقف ، أن الحياة المدرسية فى دوامة الانشغال بالانتهاء من مقررات معينة يمتحن فيها التلاميذ ليحصلوا على درجة علمية أو شهادة دراسية يكون لها اعتبار يفوق الكفاية عند الالتحاق بالعمل ، قد أكدت أهمية الفهم والحفظ ، فانزوى الاهتمام بتنمية قدرة التلميذ على التفكير .

٢- فى ضوء حاجة المجتمع الجديد إلى الموضوعية بدلا من الذاتية ، كان من الضرورى أن تتغير العلاقة بين المدرس والتلاميذ ، فالمدرس ليس خالق الحقيقة ولا مصدر المعرفة ، والمعرفة الصحيحة لا تستمد صحتها من كونها صادرة عن المدرس ، بل على العكس ، فإن المدرس يكتسب مكانته فى هذه الناحية من تمكنه من المعرفة التى تثبت صحتها وصلاحيتها بالمشاهدة والاختبار ، ومع ذلك ، فما زال المدرس يعتبر أن من واجبه أن يظهر بمظهر العارف بكل شئ ، حتى ولو أدى به هذا إلى الإجابة الخاطئة عندما لا تتوافر له المعرفة • ومن ناحية أخرى فإن التلاميذ اعتادوا على هذا المفهوم عن المدرس بصورة لا تدع للمدرس فرصة كبيرة للتطور •

ومن هنا فقد شاع فى المدرسة أن يقوم المدرس بالعمل بينما التلميذ " يتفرج " عليه أو يسمعه ، وحتى المناقشات التى قد تدور فى الفصل أو حتى خارجه ، غالبا ما تكون استيضاحات يقوم المدرس بالإجابة عليها أو رفضها والانتهاء منها فى أسرع وقت لاستئناف شرحه •

٣ - وفى غيبة التفاعل بين التلاميذ وأقرانهم وبين المدرس والتلاميذ لم يحظ التلاميذ تحت إشراف وتوجيه المدرس - إلا نادرا - بالتدريب على الاشتراك فى تكوين المجتمع أو المشاركة فى حياة اجتماعية سليمة ، هذا بينما لا يقوم المجتمع المتقدم وينشط لأن أفراده يكونونه ويسيرونه تلقائيا ، بل لأنهم يتدربون على هذا ويقصدون إليه • ومع ذلك فقد كان من النادر فى مدارسنا أن نجد إدراكا لهذا المفهوم ، عملا على تدريب الناشئ على التفاعل السليم ، وربط هذا بتكوين مجتمع قوى قادر ، والمشاركة فى الحياة بحركية وانطلاق •

٤- والذى شاع فى مدارسنا أيضا أن نجد كل مادة منعزلة عن باقى المواد وكثيرا ما يكون لمدرسى المواد المختلفة انشغالا بمادة كل منهم دون أن يجد الدافع للتقارب والتفاعل الفكرى مع مدرسى المواد الأخرى وبحث احتمالات التكامل بين مادته والمواد الأخرى ، بل إننا أحيانا كنا نجد شيئا من الاهتمام

الـــزائد ببعض المواد ومدرسيها على حساب مواد أخرى مما يؤثر فى التلاميذ تأثيـــرا ســـيئا من ناحية مفهومهم للنمو الصحيح ، وتقديرهم لأنواع المجالات والأعمال التى يحتاج إليها المجتمع تقديرات زائفة وضارة .

وبالإضـــافة إلـــى ذلـــك ، فحتى على مستوى المادة الواحدة ، فقد نجد أن بعض مقررات السنوات المتتابعة لا تترابط ولا تتسلسل بصورة مرضية .

أما بالنسبة للمعلم ، فإن النظر إليه لا يكون إلا فى ضوء المناخ المجتمعى العام ، وإذا كان مطلوبا من المعلم أن ينشئ تلميذا قادرا على النقد ، وممارسة حـــرية التفكير ، والقدرة على الاختيار والانتقاء والموازنة والمقارنة ، فإن هذا لم يكن متاح إحداثه لأن المواطن عموما قد افتقد هذا ، فكيف كان يمكن للمعلم أن يعطى ما افتقده هو والكثيرين ؟

لقد كان إحساس الإنسان المصرى العادى ، فيما يعبر د. فؤاد زكريا فى كـــتابه عن عبد الناصر واليسار المصرى ، بأن هناك من يفكر له ، وبأنه ليس فـــى حاجة إلى التفكير ، وبأنه حتى لو فكر ، فلن يجديه ذلك شيئا لأن الأمور ستســـير دائمـــا كما يريد أصحاب السلطة ، وكانت النتيجة الحقيقية هى اعتياد الإنسان الانكماش والسلبية ، والوقوف موقف المتفرج غير المكترث .

ولعـــل أبرز الأمثلة المؤكدة لهذا هو ما حدث لبعض المعلمين فى أوائل الستينيات ، فلقد كان مشهورا عن المعلمين أنهم الفئات المهنية قدرة على إبداء الـــرأى والاحتجاج والنقد ، وأنهم فى مجموعهم مستسلمون ، لا حول لهم ولا قـــوة ، بحكـــم ظـــروف مجتمعية وتاريخية متعددة ، بالإضافة إلى ما سبق أن ألمحنا إليه من أن وزير التربية الذى يملك تعيينهم وفصلهم وترقيتهم ، هو نفسه النقـــيب المفـــروض أن يعبر عن مشكلاتهم وأمانيهم وشكاياتهم تجاه القيادات الرسمية !

وكانـــت العـــادة قد جرت بأن يتم تصحيح أوراق الثانوية العامة جميعها ، مركزيا فى القاهرة ، وكانت هذه فرصة لتجمع ضخم من المدرسين من مختلف

المحافظـــات . ودفـــع هذا التجمع البعض إلى أن يتهامس ببعض المشكلات ، ويعبـــر عـــن الشكايات ، فإذا بهذا الهمس ينتشر سريعا ، حيث كان معبرا عن مشاعر الكثرة الغالبة.

ولإدراك الجمهـــرة الكبرى بالمناخ السائد ، وبظروف البلاد ، فضلا عن المهمـــة التـــى كانـــوا يقومـــون بها لم يفكروا فى القيام بعملية إضراب ، ولا بالخروج إلى الشارع للتظاهر ، وإنما عبروا عما كان يختلج فى صدورهم على أوراق أودعوها شكاياتهم ومطالبهم لرفعها إلى القيادات المسئولة ، فماذا كانت النتيجة ؟

اتهام بأن ذلك نوع من إشاعة الاضطراب والتحريض على إثارة القلاقل وإضـــعاف الـــثقة فـــى الـــثورة فى فترة حرجة تمر بها البلاد ، حيث الأعداء يتربصـــون بها من كل جانب !! وإذا بالبعض يجد نفسه مقبوضا عليه ويودع رهن الاعتقال ، والغريب حقا أن البعض منهم تم تجنيده بالقوات المصرية التى كانت تحارب فى اليمن فى ذلك الوقت !!

وبعـــــــــد ....

للـــثورة – علـــى وجه العموم – نهجها المعروف ، والضرورى فى نفس الـــوقت ، من حيث هدم الكثير من الأنظمة والمؤسسات التى يقوم عليها الحكم المثار عليه ، وسرعة إصدار القوانين والقرارات واتخاذ الإجراءات التى تعجل بالتغييـــر فـــى جملة الشؤون والمجالات المجتمعية المختلفة ، والاضطرار إلى استخدام القوة فى إزالة المعوقات ، وفى عمليات البناء ...

لكـــن كـــل هـــذا يمكن أن تذروه الرياح ، إن أغفل تلك الحقيقة التاريخية والمجتمعية والنفسية ، والفطرية ، ألا وهى أن (الإنسان) هو محور العمل كله ، وســـيلة واســـتهدافا ، والإنسان لا يكون إنسانا إلا بإتاحة الفرصة له لممارسة قدرته على الاختيار ، وحسن الاختيار ، وهو لا يستطيع هذا وذاك إلا بناء على

علـم ومعرفة وسلوك سوى ، والذين يتوسلون بالقهر والاستبداد ، ولو ادعاء ، بأنه مرحلة انتقالية ومؤقتة من أجل توفير المناخ السليم لحسن ممارسة الحرية يخطئون الحساب ، وفقا لمقولات الميثاق نفسه : أن الوسائل لابد أن تتكافأ شرفا مع أهدافها ! والذى يزرع شوكا لابد أن يكون الحصاد شوكا ، ولن يكون عنبا بأى حال من الأحوال ٠

ذلـك لأن مرور سنوات عدة ينشأ الناس خلالها على إجراءات استثنائية يضـيق فـيها هـامش الممارسـة الديموقراطية إلى أقل مساحة ممكنة ، يولد بالضـرورة قـيما وعادات وسلوكيات ، من نفس طبيعة مرحلة الرأى الواحد والقرار المفاجئ ، وتأميم العقول ٠

وبالتالـى فلابـد للتـربية أن تخفق فى مناخ مثل هذا ، وإذا رأينا أعدادا تتزايد من المتعلمين ، ومعاهد تشاد ، فإنها تكون " كما " لا يبنى تقدما ولا يقيم حضارة ٠٠٠

وهذا ما نحسبه على الثورة ٠٠

كـان مـن المفترض أن تبدأ عمليات بناء داخلى للإنسان ، حتى إذا اشتد سـاعده ، ووقـف علـى قدميه ، استطاع أن يقف ضد الهجمات الخارجية ، ويخوض معاركها بكفاءة واقتدار ٠٠

لكن الثورة ، ولما يمض على قيامها سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة ، راحت تخوض غمار حروب وصدامات ضارية بعضها كان بالخارج ، وبعض آخر دفاعا عن الوطن نفسه ٠

لكـن ، هـل كـان مسموحا للثورة بالفعل أن تتصرف إلى عملية البناء الإنسانى فى الداخل ؟

هـنا لابد أن ننصف الثورة ونقول أن قوى البغى وكأنها سعت سعيا حثيثا لتسـتدرج الثورة إلى معارك طاحنة بالخارج من أجل استنزاف القوة الوطنية

بحيث لا تجد سبيلا لعملية بناء الإنسان إلا من خلال دعاية فجة ، وتلقينا ساذجا ..

وهـــنا أيضـــا لابد أن نعترف بأن الثورة قد استجابت بسهولة ويسر إلى عمليات الاستدراج الخارجى مؤجلة عمليات البناء الداخلى إلى أن تنتهى معارك الخارج ، التى لم تنته أبدا إلا بعد أن تأكدت أن الثورة قد أجهضت!

ســـيقول بعض المتحمسين باستنكار أن عمليات بناء الإنسان من الداخل لم تتوقف ، ونقول أن هذا هو سبب رئيسى للهزيمة عام ٦٧ ، التى لم تكن مجرد هـــزيمة جيش بل كانت هزيمة نظام على حد تعبير عبد الناصر نفسه ، عندما قال أن النظام الذى لا يستطيع أن يحمى حدوده يكون قد فشل !

إن العبارة الشهيرة التى نطق بها عبد الناصر فى مؤتمره الصحفى العالمى قبل الهزيمة بأيام : " أنا مش خرع زى إيدن " ، والعبارة الأخرى التى نطق بها الرجل الثانى عبد الحكيم عامر للأول : " برقبتى ياريس " ، والعنوان العريض الـــذى تصدر الصحف أيامها : " أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط " ...لا نـــريد أن نقول إنها كانت أكاذيب ، فنحن نحسن الظن بقائليها ، وإنما نقول أنها كانت مؤشرا على أننا قد وقعنا أسر نهج دعائى يصور أمورا ، هى من قبيل ما ينبغى أن يكون ، ثم نتصور أنها كائنة بالفعل ، وأن هذا هو الواقع ، ونتصرف وفقا لذلك ، فتكون الصدمة ، وتكون الكارثة .

وعلـــى ســـبيل المثال ، كنا نعلم التلاميذ أننا نعيش مجتمعا ديموقراطيا ، والحقـــيقة أننا كنا نعيش مجتمعا " يحلم " ويسعى إلى الديموقراطية ، فى الحالة الأولى نتصرف وكأن مجتمعا هو بالفعل مجتمع ديموقراطى ، فنستسلم ، ونفسر تلك الإجراءات المتعسفة ضد الحرية ونبررها فنقول إنها لحماية الديموقراطية ! أمـــا فـــى الحالة الثانية ، فإنها تفرض أن نقيم كل يوم ، ونسعى كل ساعة فى سبيل إرساء لبنة ممارسة ديموقراطية ..

وهكـذا الشـأن فى الكثير من الطموحات والآمال والمبادئ التى رفعناها ...

ومثلما رفعنا شعار أن المدرسة مركز إشعاع ، وتصورنا هذا واقعا ، بينما هـو أمـل " و " طمـوح " ، ولتصورنا أنه واقع ، تخدرنا ، وحاولنا أن نفسر ونبرر كل ما خالف هذا الواقع الموهوم ..

أحيانا ما يغمض الإنسان عينيه ويستغرق فى أحلام يقظة عن كذا وكذا مما يطمح إليه ويريد ويرغب ، فإذا ما فتحنا عيوننا وانطلقنا نتصرف وكأن ما نحلم به هو الواقع ، فتلك كارثة كبرى ...

والأكثـر مدعاة للأسى حقا أن لو كتب كاتب أو تحدث محدث مشيرا إلى مؤشـرات تنبـئ بغيـر هذا المسطور على صفحات الكتب ، والمتغنى به فى الخطـب والأناشيد ، والمسموع فى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة فقلما ما كـان ينظر إليه على أنه وطنى مخلص ، بل لابد وأن تناله الاتهامات بالعمالة والخـيانة والرجعية ، وفى أحسن الأحوال يظل مستثنى من أن يكون صاحب موقع مرموق !

والغـريب حقا هو ما تحمله الذاكرة من عبارات صدرت عن عبد الناصر نفسـه ، كـان مضـمونها يدور حول أن بناء المصانع سهل ، وبناء المبانى والجسور يسير ، لكن العسير حقا هو بناء الإنسان ، وفى يقيننا أن لو كانت تلك المقـولة تتمتع بالحياة واليقظة فى خلايا عقل الثورة وسلوكها وإجراءاتها ، لما انتهت إلى ما انتهت إليه .. لكن منطق التاريخ ، كما هو معروف يدير ظهره دائمـا إلى كلمة " لو " ! لأن حركة التاريخ لا تقوم على المصادفة ، ولا مجرد التمنى ، والمظهرية ، وإنما تقوم على التحسب والتخطيط الواعى و" الاعتبار " ، علـى حد قول مؤرخنا العظيم:ابن خلدون " ... ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا " !!